"لا أحد يستطيع حمايتكم"

عام من قمع المعارضة في البحرين

منظمة العفو الدولية

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2017
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبة المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2017
الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 11/6790/2017
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

صورة الغلاف: متظاهرة تحمل صورة المرجع الشيعي الشيخ عيسى قاسم في مواجهة سيارة مدرعة حاملة أفراد تابعة لقوات شرطة الشغب، خلال مظاهرة بمناسبة الذكرى السادسة لانتفاضة 14 فبراير/شباط 2011، وذلك في قرية سترة، الواقعة جنوبي العاصمة البحرينية المنامة، 14 فبراير/شباط 2017. ©REUTERS/Hamad I Mohammed

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

1. ملخص **5**

2 المنهجية **8**

3 خلفية **10**

1.3 الانتهاكات في أعقاب حملة القمع عام 2011 10

2.3 حملة القمع والتراجع عن الإصلاحات منذ منتصف عام 2016 11

4. قمع حرية التعبير **14**

1.4 أساليب القمع ضد المنتقدين السلميين داخل البحرين 15

1.1.4 المضايقات بالإجراءات القضائية 15

2.1.4 القبض التعسفي والمحاكمة والسجن 17

3.1.4 إسقاط الجنسية والإبعاد 18

4.1.4 التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة 19

5.1.4 المراقبة والتهديدات والعروض بالعمل لدى الحكومة 20

6.1.4 التحقيق أمام نيابة الجرائم الإرهابية 21

2.4 أساليب القمع ضد المنتقدين خارج البحرين 22

1.2.4 الأعمال الانتقامية ضد أهالي المنتقدين في البحرين 22

2.2.4 التهديدات وحملات التشويه 25

3.2.4 المراقبة الشخصية خارج البحرين 27

5. قمع حرية التجمع **29**

1.5 مضايقة المتظاهرين السلميين بإجراءات قضائية وأوامر الحظر 29

2.5 قمع المظاهرات بشكل عنيف 31

1.2.5 المصادمات العنيفة في يناير/كانون الثاني 2017 32

2.2.5 استخدام القوة المفرطة خلال مظاهرات فبراير/شباط ومارس/آذار 2017 33

3.2.5 حملة القمع العنيفة في قرية الدراز في مايو/أيار 2017 34

6. تفكيك المعارضة السياسية **38**

1.6 القمع وأوامر الحظر على جماعات المعارضة 38

2.6 سجن واستهداف زعماء وأعضاء المعارضة 40

7. نتائج وتوصيات 42

1.7 توصيات موجَّهة إلى السلطات البحرينية 43

2.7 توصيات موجَّهة إلى المجتمع الدولي 46

1. ملخص

"أنا متأكد أن [السلطات البحرينية] ستتركني في حالي لو التزمت الصمت. ولكني أعرف أنني لن أسكت، وسأستمر في الدفاع عن هؤلاء الناس، عن المظلومين، الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم".

نبيل رجب، المدافع عن حقوق الإنسان، قبل القبض عليه في يونيو/حزيران 2016

منذ يونيو/حزيران 2016، صعَّدت السلطات البحرينية بشكل كبير من حملتها القمعية على المعارضة. ونتيجة لذلك، تضاءل المجتمع المدني في البحرين، بحلول يونيو/حزيران 2017، حتى أصبح مجرد أصوات قليلة منفردة لديها من الشجاعة ما يكفي للمجاهرة بآرائها، بعد أن كان هذا المجتمع من قبل نشيطاً ومزدهراً. كما أصبح معظم المنتقدين السلميين، سواء أكانوا من المدافعين عن حقوق الإنسان أو من النشطاء السياسيين، يشعرون الآن بتعاظم المخاطر المترتبة على أنشطتهم. وفي غضون عام، لجأت السلطات بشكل متزايد إلى استخدام مجموعة كبيرة من الأساليب القمعية، بما في ذلك القبض والمضايقة والتهديد والمحاكمة والسجن، من أجل إخراس المنتقدين السلميين. وقد خلصت بحوث منظمة العفو الدولية إلى أن قوات الأمن في البحرين لجأت حتى إلى تعذيب بعض المدافعين عن حقوق الإنسان، من الرجال والنساء، أو إساءة معاملتهم، وهو أسلوب لم يكن سائداً في البحرين منذ ذروة الحملة القمعية التي أعقبت انتفاضة عام 2011.

وقد دأبت السلطات البحرينية على التراجع عن الوعود التي قطعتها بالإصلاح في أعقاب ردها العنيف على الانتفاضة في عام 2011، بالرغم من ادعاءات السلطات المتكررة بعكس ذلك. فقد شهدت أحداث الانتفاضة متظاهرين سلميين، بينهم زعماء سياسيون ومدافعون عن حقوق الإنسان وأطباء ومعلمون ومحامون، يخرجون إلى الشوارع مطالبين بالإصلاح، فكان أن قُوبلوا بالقبض عليهم واحتجازهم بصورة تعسفية وتعذيبهم، بل وتعرض بعضهم للقتل بشكل غير قانوني. وأثار هذا القمع الوحشي غضباً عاماً، سواء داخل البحرين أو خارجها، مما دفع الحكومة إلى تشكيل "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق"، التي تألفت من قضاة دوليين وخبراء دوليين في مجال حقوق الإنسان، لتقصي الانتهاكات التي وقعت وإعداد تقرير عنها.

وانتعشت الآمال في الإصلاح عندما تعهد ملك البحرين بتنفيذ توصيات "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق" تنفيذاً كاملاً، وبدا أن البلاد قد بدأت السير على طريق تحسين احترام حقوق الإنسان، حيث نُفِّذ عدد من الإصلاحات القانونية، وأُنشئت مؤسسات لحقوق الإنسان، لكي تعمل على تحقيق المحاسبة، ولكي تكون بمثابة رادعٍ يحول دون وقوع مزيد من الانتهاكات. إلا إن تلك الآمال سرعان ما تلاشت، حيث أصبح جلياً في الشهور والسنوات التالية أن الإفلات من العقاب هو القاعدة السائدة، وليس المحاسبة عن الانتهاكات الجسيمة التي وقعت في عام 2011. كما ظل القضاء يفتقر إلى الاستقلالية ويتولى إجراء محاكمات جائرة أدت إلى

سجن عدد من المنتقدين السلميين، بينما ظل من المعتاد أن يشكو المعتقلون من تعرضهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء الاحتجاز، واستمرت قوات الأمن في استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين.

وخلال الفترة من يونيو/حزيران 2016 إلى يونيو/حزيران 2017، توصلت منظمة العفو الدولية إلى أن ما لا يقل عن 169 من منتقدي السلطات وأقاربهم قد تعرضوا للقبض عليهم أو استدعائهم أو التحقيق معهم، أو للمحاكمة أو السجن أو المنع من السفر للخارج أو للتهديد. وكان المدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون والصحفيون والنشطاء والزعماء السياسيون ورجال الدين الشيعة والمتظاهرون السلميون من المضارين على وجه الخصوص. كما استهدفت السلطات البحرينية الصحيفة المستقلة الوحيدة في البحرين، وهي صحيفة "الوسط"، حيث أوقفت بشكل مؤقت النسخة الإلكترونية للصحيفة على الإنترنت، في يناير/كانون الثاني 2017، ثم أغلقت الصحيفة تماماً بشكل تعسفي، في يونيو/حزيران 2017.

ومنذ يونيو/حزيران 2017، تكرر استدعاء **ابتسام الصايغ**، المدافعة عن الحقوق الإنسانية للمرأة، من أجل التحقيق معها، كما مُنعت من السفر للخارج ووُجهت لها اتهامات فيما يتعلق بأنشطتها في مجال حقوق الإنسان. وفي مايو/أيار 2017، صعَّدت السلطات من مساعيها من أجل إخراسها. ففي 25 مايو/أيار 2017، تلقت ابتسام الصايغ اتصالاً هاتفياً من "جهاز الأمن الوطني"، أُبلغت خلاله بأنه يتعين عليها الحضور للجهاز في اليوم التالي. وقالت ابتسام الصايغ لمنظمة العفو الدولية إنها بمجرد وصولها إلى مقر الجهاز عُصبت عيناها، وخلال الساعات التالية تعرضت لاعتداء جنسي وللضرب، وأُجبرت على أن تظل واقفة معظم فترة استجوابها، التي استمرت حوالي سبع ساعات. وقد أُطلق سراحها بعد أن تلقت تحذيرات بأنها سوف تتعرض للمزيد إذا لم تتوقف عن جميع أنشطتها في مجال حقوق الإنسان. ولم يكد يمر سوى شهر تقريباً حتى أعاد "جهاز الأمن الوطني" القبض عليها واقتادها للحجز. وهناك، تعرضت للضرب وخضعت للاستجواب، على حد قولها. وفي 18 يوليو/تموز 2017، وُجهت إليها تهم تتعلق بالإرهاب، وصدر أمر باستمرار حبسها ستة أشهر على ذمة التحقيق.

ولجأت السلطات بشكل متزايد إلى توجيه تهم تجرِّم حرية التعبير وحرية التجمع السلمي من أجل احتجاز منتقديها أو تخويفهم بما يدفعهم للصمت، لأن من تُوجه له تهمة يظل عرضةً للمحاكمة في أية لحظة. وقد تعرض المدافع البارز عن حقوق الإنسان **نبيل رجب** للسجن عدة مرات منذ عام 2012، وهو واحد من أكثر منتقدي الحكومة الذين استُهدفوا في البحرين. فبعد إعادة القبض عليه في يونيو/حزيران 2016، خضع للحبس الانفرادي لفترات طويلة بينما كان يعاني من تدهور صحته بشكل سريع. ويُحاكم نبيل رجب في عدة قضايا، وحُكم عليه في إحداها بالسجن لمدة سنتين، وقد يُحكم عليه في قضية أخرى بالسجن لمدة 15 سنة، كما يواجه مجموعتين من التهم، وتتعلق جميعها بتعبيره عن رأيه بصورة سلمية.

واستهدفت السلطات نشطاء بحرينيين يقيمون خارج البلاد، فأخضعت أفراداً من عائلاتهم للاستجواب والسجن على سبيل الانتقام بسبب أنشطة أقاربهم في مجال حقوق الإنسان أو مشاركتهم في احتجاجات في الخارج. وتلقى البعض تهديدات من خلال مكالمات هاتفية أو رسائل عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وخلال الفترة من يونيو/حزيران 2016 إلى يونيو/حزيران 2017، اندلعت مظاهرات واسعة احتجاجاً على إجراءات قمعية شتى اتخذتها السلطات، مثل سحب الجنسية من الزعيم الروحي الشيعي **الشيخ عيسى قاسم**، واستئناف تنفيذ أحكام الإعدام في البلاد. ورداً على هذه المظاهرات، قبضت السلطات على عشرات من المتظاهرين السلميين، وبينهم ما يزيد عن 70 من رجال الدين الشيعة، ووجهت لهم اتهامات وقدمتهم للمحاكمة، كما فرضت حصاراً على قرية الدراز لنحو 11 شهراً. وتقر منظمة العفو الدولية بما تواجهه قوات الأمن البحرينية من عنف أحياناً خلال مصادمات مع بعض المتظاهرين. إلا إن تقييم المنظمة للأحداث يفيد بأن قوات الأمن، بما في ذلك "جهاز الأمن الوطني" استخدمت القوة المفرطة بشكل متزايد، فاعتدت بالضرب على متظاهرين سلميين، وأطلقت عيارات نارية واستخدمت بنادق شبه آلية، وألقت قنابل الغاز المسيل للدموع من سيارات مدرعة أو من طائرات مروحية على بعض البيوت أو على المتظاهرين مباشرةً. ومنذ مطلع عام 2017، قتلت قوات الأمن ستة أشخاص، بينهم طفل، وأصابت مئات آخرين.

ومن جهة أخرى، لجأت السلطات إلى تفكيك المعارضة السياسية، فحلَّت جماعتي المعارضة الرئيسيتين، وهما "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية" (الوفاق) و"جمعية العمل الوطني الديمقراطي" (وعد) استناداً إلى تهم لا أساس لها، حسبما خلصت منظمة العفو الدولية. ولم تقدم السلطات البحرينية أية أدلة ذات مصداقية تثبت ضلوع جمعيتي "الوفاق" و"وعد" في أية أعمال بخلاف أنهما حركتان للمعارضة السلمية. كما واصلت السلطات سجن أو استهداف الزعماء السياسيين لجماعات المعارضة وأعضائها. وفي

مايو/ايار 2017، صعَّدت السلطات من مساعيها لإخراس النشطاء السياسين عن طريق احتجازهم بغرض استجوابهم. وذكر بعضهم أنهم تعرضوا للتهديد أو التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة خلال فترات الاحتجاز.

ويستند التقرير الحالي إلى النتائج التي توصلت إليها منظمة العفو الدولية من خلال الرصد المستمر للتطورات المتعلقة بحقوق الإنسان في البحرين والبحوث التي أجرتها بهذا الشأن، مع التركيز بصفة خاصة على الفترة من يونيو/حزيران 2016 إلى يونيو/حزيران 2017. ولأغراض هذا التقرير، تقصى باحثو منظمة العفو الدولية 210 حالات، وأجروا مقابلات مع 52 من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والشهود على الأحداث الموثَّقة في التقرير، وكذلك مع 62 من أقارب الضحايا أو أصدقائهم المقربين ومن المحامين. وقد تحدث الباحثون مع 38 من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين والمحامين. كما تستند النتائج إلى تحليل لتصريحات عامة صادرة عن السلطات، وإلى مراسلات مع منظمة العفو الدولية، وكذلك إلى وثائق قضائية، ونصوص قانونية وغير ذلك من الأدلة الوثائقية، بما في ذلك لقطات بالفيديو في عدد من الحالات. وقد راجعت منظمة العفو الدولية أيضاً عدداً من التقارير الإعلامية وتقارير منظمات أخرى معنية بحقوق الإنسان، فضلاً عن بيانات صادرة عن حكومات بلدان أخرى. وقد تعين على المنظمة إجراء أغلب المقابلات عن بعد، عن طريق الهاتف أو الإنترنت، نظراً لعدم تيسر دخولها إلى البحرين.

وكانت منظمة العفو الدولية قد رحبَّت بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها البحرين منذ عام 2011. إلا إن السلطات البحرينية تراجعت في واقع الأمر، منذ يونيو/حزيران 2016، عن الإجراءات الإيجابية التي سبق أن اتخذتها لتنفيذ توصيات "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق". فقد أعادت السلطات صلاحيات القبض والتحقيق إلى "جهاز الأمن الوطني"، بالرغم من أنه كان ضالعاً بقوة في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان خلال حملة القمع في عام 2011، وذلك بعد حوالي ست سنوات من قصر صلاحيات الجهاز على جمع المعلومات تمشياً مع توصيات "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق". وخلال الفترة ما بين يومي 23 و28 مايو/أيار 2017، تلقت منظمة العفو الدولية أنباء عن ثماني حالات تعرض فيها منتقدون للحكومة للتعذيب في حجز "جهاز الأمن الوطني". ويُذكر أن السلطات في معظم الحالات لم تستخدم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء منذ عام 2011.

وينبغي النظر إلى اشتداد حملة القمع في البحرين في السياق الجغرافي السياسي الأوسع. فقد كان من شأن انتخاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، واتجاه إدارته الجديدة على ما يبدو إلى عدم إعطاء الأولوية لقضايا حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية، أن يشجع حكومة البحرين على أن تكون أكثر جرأة في محاولاتها لإخراس المعارضة. أما بريطانيا، التي أنفقت أموالاً طائلة على برنامج الإصلاح في البحرين وتربطها علاقة "خاصة" مع البحرين، فقد تطلعت إلى ضمان توثيق العلاقات التجارية مع دول الخليج منذ أن صوتت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي. ومن ثم، خفت صوتها في الرد على تدهور حقوق الإنسان في البحرين. وأدت هذه العوامل كلها، فضلاً عن غياب الانتقادات للسلطات من جانب الدول الأخرى الأعضاء في هيئات الأمم المتحدة، إلى تشجيع البحرين بصورة أكبر.

هذا، وتهيب منظمة العفو الدولية بالسلطات البحرينية أن توقف حملتها القمعية على الحق في حرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات. ويجب على السلطات أن تفرج عن جميع سجناء الرأي فوراً ودون قيد أو شرط، وأن تكف عن الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من المنتقدين السلميين وعن أقاربهم، وأن تلغي قراراتها بحل "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية" و"جمعية العمل الوطني الديمقراطي" (وعد) وبحظر صحيفة "الوسط". كما تطالب منظمة العفو الدولية السلطات بأن تسارع بمنع تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين وغيرهم من المعتقلين للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وأن تعمل على كبح جماح قوات الأمن، وأن تضمن إجراء تحقيقات مستقلة وفعَّالة على وجه السرعة في ادعاءات التعذيب.

وتهيب منظمة العفو الدولية بدول العالم التي لها نفوذ لدى البحرين أن تعبِّر علناً ومن خلال الاتصالات الخاصة مع السلطات عن إدانتها للقمع في البحرين. كما تناشد المنظمة الدول التي تمد البحرين بمعدات يمكن أن تُستخدم في القمع الداخلي، بما في ذلك الأسلحة النارية والمعدات غير المميتة والسيارات المدرعة، أن توقف نقل هذه المعدات لأجهزة إنفاذ القانون في البحرين إلى أن تسمح السلطات البحرينية بإجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة على وجه السرعة في الادعاءات المتعلقة باستخدام القوة على نحو تعسفي أو ينطوي على انتهاكات.

2 المنهجية

يستند التقرير الحالي إلى النتائج التي توصلت إليها منظمة العفو الدولية من خلال الرصد المستمر للتطورات المتعلقة بحقوق الإنسان في البحرين والبحوث التي أجرتها بهذا الشأن، مع التركيز بصفة خاصة على الفترة من يونيو/حزيران 2016 إلى يونيو/حزيران 2017.

ولأغراض هذا التقرير، تقصى اثنان من باحثي منظمة العفو الدولية 210 حالات، اختيرت وفقاً لعدة معايير، من بينها جسامة الانتهاكات ومكانة الضحايا (إن كانوا مثلاً من المدافعين عن حقوق الإنسان). وقد أُبلغت منظمة العفو الدولية ببعض الحالات من الأشخاص المعنيين أنفسهم، بينما أُبلغت بحالات أخرى من محامين ومدافعين عن حقوق الإنسان. وأجرى الباحثان مقابلات مع 52 من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والشهود على الأحداث الموثَّقة في التقرير، وهم 17 فتاة وسيدة و35 رجلاً. ومن بين هؤلاء الذين أُجريت معهم مقابلات، وعددهم 52، كان هناك 39 داخل البحرين و13 خارج البلاد. كما أجرى الباحثان مقابلات مع 62 من الأقارب أو الأصدقاء المقربين لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والمحامين. وبالإضافة إلى ذلك، تحدث الباحثان مع 38 من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين والمحامين والذين قدموا تحليلاً لأنماط الانتهاكات والأمور القانونية، وقد تم اختيارهم نظراً لخبراتهم في الأمور التي تشملها بحوث منظمة العفو الدولية. وقد أُجريت بعض المقابلات باللغة الإنجليزية، في الحالات التي كان فيها أولئك الذين شملتهم المقابلات يفضلون الحديث بهذه اللغة، بينما أُجريت المقابلات الأخرى باللغة العربية. وقد تعين على المنظمة إجراء أغلب المقابلات عن بعد، عن طريق الهاتف أو الإنترنت، نظراً لعدم تيسر دخولها إلى البحرين.

وقد أُتيح لمنظمة العفو الدولية أن تطَّلع على وثائق قضائية تخص 21 قضية لأفراد وُجهت إليهم تهم أو قُبض عليهم أو احتُجزوا، ووثائق تخص ثلاث قضايا ضد جمعية "وعد" وجمعية "الوفاق" وصحيفة "الوسط"، بما في ذلك أحكام المحاكم، ودفوع النيابة العامة، ومرافعات الدفاع، ولوائح الاتهام. وفي حالات أخرى، فحصت المنظمة نصوصاً قانونية، وتقارير طبية، وتعليقات على شبكات التواصل الاجتماعي، وصوراً ولقطات بالفيديو، كما استمعت إلى تسجيلات صوتية ذات صلة. وقد راجعت منظمة العفو الدولية أيضاً تقارير صادرة عن منظمات أخرى معنية بحقوق الإنسان، وتقارير إعلامية عن الأحداث الموثَّقة في التقرير، فضلاً عن بيانات صادرة عن حكومات بلدان أخرى بشأن حالات أفراد أو ردود أفعال على أحداث وقعت في البحرين.

وقد فحصت منظمة العفو الدولية معلومات قدمتها السلطات البحرينية، خلال الفترة من يونيو/حزيران 2016 إلى يونيو/حزيران 2017، بشأن بعض الحالات والمسائل الواردة في التقرير، وذلك من خلال مراسلات بين المنظمة والسلطات وتصريحات عامة صادرة عن السلطات. وتضمنت هذه المعلومات تفاصيل عن أسباب القبض على أشخاص بعينهم أو التحقيق معهم أو منعهم من السفر، كما تضمنت تفاصيل عن مظاهرات معينة، بما في ذلك الملابسات المحيطة بمقتل أو إصابة بعض المتظاهرين وبعدد من الوفيات أو الإصابات في صفوف أفراد قوات الأمن. وخلال الفترة من يونيو/حزيران 2016 إلى يونيو/حزيران 2017، بعثت المنظمة برسالة إلى النائب العام بخصوص حالتين، كما بعثت برسالتين إلى الأمين العام للتظلمات في وزارة الداخلية، ورئيس "وحدة التحقيق الخاصة"، بخصوص 13 حالة. ولم تتلق المنظمة رداً من النائب العام، ولا من رئيس "وحدة التحقيق الخاصة". أما الأمين العام للتظلمات فقد بعث برد، في أغسطس/آب 2016، مفاده أن التساؤلات التي طرحتها المنظمة كثيرة، ويتطلب الرد عليها مزيداً من الوقت، ولكنه لم يقدم أية معلومات أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، أرسلت منظمة العفو الدولية، في 23 يونيو/حزيران 2017، مذكرةً إلى كل من وزير العدل، ووزير الخارجية، ووزير الداخلية، ورئيس "جهاز الأمن الوطني"، والنائب العام، ورئيس "وحدة التحقيق الخاصة" والأمين العام للتظلمات بوزارة الداخلية، والمفتش العام في "جهاز الأمن الوطني"، طلبت فيها إيضاحات عن 13 حالة فردية، وهي تختلف عن الحالات التي عُرضت في مراسلات سابقة. وتناولت المذكرة بعض بواعث القلق بشأن استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من المنتقدين السلميين، بما في ذلك الأشخاص الذين وُجهت لهم تهم من نيابة الجرائم

الإرهابية بالنيابة العامة، وكذلك بشأن استخدام القوة المفرطة ضد متظاهرين، والحظر المفروض على التجمعات السلمية، وحصار قرية الدراز، وحل جمعيتين سياسيتين، وطلبت المنظمة إيضاحات عن هذه النقاط. وبحلول 11 أغسطس/آب 2017، لم تكن المنظمة قد تلقت أي رد من السلطات أو الهيئات التي خاطبتها.

وفي عدد من الحالات الواردة في التقرير الحالي، ذُكرت أسماء وبيانات الأشخاص المعنيين صراحةً، بينما وردت حالات أخرى دون ذكر أسماء الأشخاص المعنيين أو صفاتهم أو دون وصف تفصيلي للانتهاكات التي وقعت ضدهم، وذلك لحمايتهم، بناءً على طلبهم، من احتمالات التعرض لأعمال انتقامية بسبب تحدثهم مع منظمة العفو الدولية.

وكانت المرة الأخيرة التي زارت فيها منظمة العفو الدولية البحرين في يناير/كانون الثاني 2015. ومنذ ذلك الحين، سعت المنظمة أكثر من مرة لزيارة البحرين، ولكن السلطات لم تسمح لها بدخول البلاد حتى الآن. فقد بعثت المنظمة برسالتين إلى السلطات، في 6 فبراير/شباط و10 مارس/آذار 2015، طالبةً منها السماح لها بزيارة البحرين. وفي 24 إبريل/نيسان 2015، تلقت المنظمة رداً يفيد بأن "أي زيارة لن تكون مجدية في هذا الوقت". وبعثت منظمة العفو الدولية برسالة أخرى، في 1 أغسطس/آب 2016، كررت فيها طلبها، ولكن وزارة الخارجية البحرينية رفضت المواعيد المقترحة للزيارة في 8 سبتمبر/أيلول 2016، لأنها "غير ملائمة". وفي 14 سبتمبر/أيلول 2016، التقت المنظمة مع وكيل وزارة الخارجية البحرينية، الذي قال إنه لا يمكن النظر في طلب الزيارة إلا بعد أن يقابل الأمين العام لمنظمة العفو الدولية. وبعثت المنظمة برسالة إلى وكيل وزارة الخارجية، في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، كررت فيها طلبها بزيارة البلاد، واستفسرت عن مواعيد تواجده في لندن حتى يتسنى له مقابلة مسؤولي منظمة العفو الدولية، ولكن المنظمة لم تتلق رداً، فبعثت برسالة أخرى بالمعنى نفسه، في 7 فبراير/شباط 2017. وبعث وكيل وزارة الخارجية برد، في 21 فبراير/شباط 2017، أكد فيه مجدداً إصراره على مقابلة الأمين العام للمنظمة لمناقشة "تفاصيل العلاقة [بين السلطات البحرينية ومنظمة العفو الدولية]، بما في ذلك الزيارة". وقد التقت منظمة العفو الدولية مع وكيل وزارة الخارجية البحرينية مرة أخرى، في 1 مارس/آذار 2017، ولكنه رفض مناقشة موضوع الزيارة بدون مقابلة الأمين العام للمنظمة، الذين لم يكن موجوداً في ذلك الوقت، كما رفض عرض المنظمة بترتيب لقاء له مع عدد من كبار المسؤولين الآخرين في المنظمة.

وتود منظمة العفو الدولية أن تعبِّر عن شكرها العميق لجميع الذين وافقوا على إجراء مقابلات معها، وكذلك لمن ساعدوا في الحصول على معلومات، ولاسيما أولئك البواسل المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين يعملون بلا كلل من أجل تحسين وضع حقوق الإنسان في البحرين.

3 خلفية

1.3 الانتهاكات في أعقاب حملة القمع عام 2011

بعد سنوات من القمع وتزايد السخط على عدم وجود سياسات تكفل مشاركة مختلف المواطنين في صنع القرار وغياب المحاسبة عن انتهاكات حقوق الإنسان، خرج عشرات الألوف من البحرينيين إلى شوارع العاصمة المنامة، يوم 14 فبراير/شباط 2011، للمطالبة بالإصلاح. ورداً على ذلك، تعرض المتظاهرون للضرب وإطلاق النار عليهم، وقُتل بعضهم، كما قُبض على عدد من نشطاء المعارضة والمعلمين والأطباء والصحفيين والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتعرضوا للتعذيب وسُجنوا إثر محاكمات فادحة الجور. وإزاء الغضب العام الذي أعقب ذلك، سواء داخل البحرين أو على المستوى الدولي، قرر الملك حمد بن عيسى آل خليفة تشكيل "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق"، لكي تتولى تقصي انتهاكات حقوق الإنسان التي زُعم وقوعها وتقديم توصيات. وخلص تقرير اللجنة، الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، إلى أن قوات الأمن ارتكبت أعمال تعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة وأعمال قتل بشكل غير مشروع. وقدمت اللجنة عدة توصيات للسلطات البحرينية، من بينها أن تتخذ السلطات خطوات لضمان المحاسبة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت، وأن تنفذ عدداً من الإصلاحات القانونية والمؤسسية التي من شأنها أن تساعد على منع تكرار مثل هذه الانتهاكات. وفي خطوة اعتُبرت على نطاق واسع خطوةً تاريخية، أعلن ملك البحرين التزام الحكومة بقبول النتائج التي توصلت لها اللجنة وبتنفيذ توصياتها.[1]

وخلال الشهور والسنوات التي أعقبت ذلك، أجرت الحكومة البحرينية عدة إصلاحات قانونية وأنشأت مؤسسات لحقوق الإنسان لها صلاحيات التحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وضمان المحاسبة. وكان من شأن هذه الإجراءات أن تنعش الآمال، داخل البحرين وخارجها، في أن البلاد ماضية على طريق إصلاحات إيجابية.

إلا إن هذه الآمال سرعان ما تلاشت، حيث واصلت السلطات فرض قيود مشددة على الحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع السلمي، كما استمرت في سجن منتقدين سلميين. وأصدر القضاء البحريني أحكاماً بالإعدام أو بالسجن لمدد طويلة على متهمين بعد محاكمات جائرة، بينما تقاعس عن محاسبة كبار المسؤولين عن الانتهاكات التي وقعت خلال انتفاضة عام 2011 وما بعدها.

وفي الوقت نفسه، واجهت الحكومة تصاعداً في وتيرة العنف في الشوارع، التي شهدت هجمات على أفراد الشرطة، وغيرهم من أفراد قوات الأمن، باستخدام القنابل وعبوات المولوتوف والأحجار، كما شهدت مظاهرات أُشعلت خلالها النار في إطارات السيارات وفي المركبات. وقد أفادت وزارة الداخلية البحرينية بأن أربعة من أفراد الأمن قد لقوا مصرعهم، كما أُصيب عشرات في تلك الهجمات خلال الفترة من يونيو/حزيران 2016 إلى يونيو/حزيران 2017.

[1] منظمة العفو الدولية، "إصلاحات عرجاء: خذلان العدالة في تعامل البحرين مع المحتجين" (رقم الوثيقة: MDE 11/014/2012).

2.3 حملة القمع والتراجع عن الإصلاحات منذ منتصف عام 2016

منذ منتصف عام 2016، حسبما يوثّق التقرير الحالي، شنَّت السلطات البحرينية حملة شاملة لخنق جميع أشكال المعارضة. وخلال الفترة نفسها، أجرت الحكومة عدة تعديلات قانونية مثلت في واقع الأمر ارتداداً عن بعض توصيات "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق"، مثل السماح مرة أخرى بمحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، وإعادة صلاحيات "جهاز الأمن الوطني" في القبض والتحقيق.[2]

واستمر تفشي التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة خلال فترة الاحتجاز السابق على المحاكمة، وخاصة ضد المتهمين بجرائم إرهابية وغيرها من الجرائم المتصلة بالأمن، بينما ظل السجناء، في سجن جو وسجن الحوض الجاف، يتعرضون لمعاملة سيئة.[3] كما استمرت الانتهاكات في جهاز القضاء، فكانت المحاكمات قاصرة عن الوفاء بمعايير المحاكمة العادلة، حيث قبلت المحاكم "اعترافات" انتُزعت بالإكراه باعتبارها أدلة. كما عرَّضت السلطات بعض الأشخاص للاختفاء القسري،[4] وأسقطت الجنسية عن آخرين بشكل تعسفي. وأصدرت المحاكم أحكاماً بالإعدام، واستُؤنف تنفيذ الإعدامات.

وكثيراً ما تقاعست مؤسسات حقوق الإنسان البحرينية في مجملها عن القيام بدورها، على نحو سريع وملائم وشفاف بما فيه الكفاية، في ضمان المحاسبة بالنسبة لمعظم الضحايا، وفي أن تكون بمثابة رادع، وهو الأمر الذي عزز عدم الثقة فيها.[5] وفي الوقت نفسه، واصلت السلطات فرض قيود على تسجيل المنظمات المحلية غير الحكومية، وحجبت موقع "مركز البحرين لحقوق الإنسان" على الإنترنت في البحرين منذ عام 2006.

وظلت أبواب البحرين مغلقة أمام الهيئات المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، مثل "مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"،[6] و"مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان"، و"مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات"، و"مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير"،[7] و"مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان"، التي أُلغيت زياراتها المزمعة للبحرين منذ عام 2014، وأُلغيت زيارتها مؤخراً في يونيو/حزيران 2017.[8] كما مُنعت منظمات دولية معنية

---

[2] منظمة العفو الدولية، "البحرين: خطوة كارثية نحو محاكمة المدنيين في محاكم عسكرية جائرة" (بيان صحفي، 3 إبريل/نيسان 2017).

[3] منظمة العفو الدولية، "البحرين: ينبغي وقف المعاملة المهينة للنشطاء" (رقم الوثيقة: MDE 11/6159/2017) [بالإنجليزية]

[4] منظمة العفو الدولية، "البحرين: معلومات إضافية: مصير بحريني ومكان وجوده مجهولان" (رقم الوثيقة: MDE 11/5581/2017)؛ وكذلك "البحرين: معلومات إضافية: بحريني من ضحايا الاختفاء القسري يواجه محاكمة عسكرية" (رقم الوثيقة: MDE 11/6224/2016) [بالإنجليزية].

[5] منظمة العفو الدولية، "تجميل شكلي أم تغيير جذري؟ تقييم أداء هيئات الرقابة على حقوق الإنسان في البحرين" (رقم الوثيقة: MDE 11/5080/2016)

[6] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "البحرين/حقوق الإنسان: الحكومة تلغي فعلياً زيارة مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب"، 24 إبريل/نيسان 2013. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

newsarchive.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=13261&LangID=E

[7] لمزيد من التفاصيل، انظر الرابط التالي:

spinternet.ohchr.org/_Layouts/SpecialProceduresInternet/ViewCountryVisits.aspx?Lang=en&country=BHR

[8] "تويتر"، عبد الله ف. الدوسري، 17 يونيو/حزيران 2017. مُتاح على الرابط:

twitter.com/aaldoseri/status/876034732198424576

بحقوق الإنسان من زيارة البحرين، بما في ذلك منظمة العفو الدولية،[9] ومنظمة "هيومن رايتس ووتش"،[10] ومنظمة "أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين"،[11] ومُنع أيضاً صحفيون دوليون كانوا قد انتقدوا الحكومة من دخول البلاد.[12]

وخلال الفترة من يونيو/حزيران 2016 إلى يونيو/حزيران 2017، صدرت عدة بيانات شديدة اللهجة عن كل من "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" و"مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان"، و"مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات"، و"مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء وبإجراءات موجزة وتعسفاً"، و"مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد"، و"مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير". وتناولت هذه البيانات حالات القبض على **نبيل رجب**، وسحب الجنسية من **الشيخ عيسى قاسم**،[13] وإصدار حكم بالسجن على **الشيخ علي سلمان**،[14] وحل جمعية "الوفاق"،[15] واضطهاد الشيعة،[16] ومضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان، وحملة القمع في قرية الدراز.[17] كما أعرب البرلمان الأوروبي علناً عن بواعث قلقه. ولكن، بالرغم من تدهور وضع حقوق الإنسان في البحرين، فقد ظلت معظم الحكومات تلزم الصمت، أو تميل إلى تخفيف حدة انتقاداتها العلنية.

فعلى سبيل المثال، استمرت بريطانيا في امتداح "التقدم في برنامج الإصلاح" في البحرين،[18] بينما خفتت تعليقاتها المتفرقة عن وضع حقوق الإنسان.[19] ولعل العلاقة "الخاصة" التي تربط بين بريطانيا والبحرين، فضلاً عن سعي رئيسة الوزراء البريطانية إلى توثيق العلاقات التجارية مع دول الخليج، في أعقاب تصويت بريطانيا في يونيو/حزيران 2016 على الخروج من الاتحاد الأوروبي، يفسران إلى حد ما خُفوت صوت بريطانيا في الرد.[20] أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت تنتقد بشدة سجل حقوق الإنسان في

---

[9] لم يُسمح لمنظمة العفو الدولية بزيارة البحرين منذ يناير/كانون الثاني 2015.

[10] منظمة "هيومن رايتس ووتش"، "البحرين تمنع ممثل هيومن رايتس ووتش من الدخول"، 10 مايو/ايار 2017. مُتاح على الرابط:
www.hrw.org/news/2017/05/10/bahrain-denies-entry-human-rights-watch-representative

[11] منظمة "أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين" و"الجمعية الثقافية لمركز البحرين"، "مداخلة للعرض على الدورة السابعة والعشرين للفريق العامل في إبريل/نيسان-مايو/أيار 2017، 22 سبتمبر/أيلول 2016. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:
www.upr-info.org/sites/default/files/document/bahrain/session_27_-_may_2017/js12_upr27_bhr_e_main.pdf

[12] موقع "Play the Game" (مارس الرياضة)، "منع صحفي ألماني من دخول البحرين"، 9 مايو/أيار 2017. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:
www.playthegame.org/news/news-articles/2017/0307_german-journalist-barred-from-entering-bahrain/

[13] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "مذكرة إحاطة صحفية بشأن البحرين والعراق"، 21 يونيو/حزيران 2016. مُتاح على الرابط:
http://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20146&LangID=A

[14] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "البحرين: خبير بالأمم المتحدة يدين الحكم الصادر على زعيم المعارضة الشيخ علي سلمان"، 21 يونيو/حزيران 2016. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:
www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20045&LangID=E

[15] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "مذكرات إحاطة صحفية بشأن تركيا وإسرائيل والبحرين"، 19 يوليو/تموز 2016. مُتاح على الرابط:
http://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20284&LangID=A

[16] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "خبراء حقوقيون بالأمم المتحدة يحثون البحرين على إنهاء اضطهاد الشيعة"، 16 أغسطس/آب 2016. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:
www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20375&LangID=E

[17] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "خبراء بالأمم المتحدة: يجب على البحرين إنهاء الحملة المتصاعدة لقمع حقوق الإنسان"، 16 يونيو/حزيران 2017. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

[18] حكومة المملكة المتحدة، "الاستعراض الدوري الشامل 27: بيان المملكة المتحدة-البحرين"، 2 مايو/أيار 2017. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:
www.gov.uk/government/world-location-news/universal-periodic-review-27-uk-statement-bahrain

[19] أعربت بريطانيا علناً عن بعض بواعث القلق بشأن حقوق الإنسان، مثل عمليات الإعدام التي نُفِّذت في يناير/كانون الثاني 2017. انظر: مكتب الخارجية والكومنولث، "الإعدامات في البحرين"، 15 يناير/كانون الثاني 2017. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:
www.gov.uk/government/news/executions-in-bahrain

[20] صحيفة "إكسبرس"، "30 مليار جنيه إسترليني: قيمة الصفقات التجارية التي تسعى تيريزا ماي إلى إبرامها في الخليج عقب الخروج من الاتحاد الأوروبي"، 5 ديسمبر/كانون الأول 2016. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:
www.express.co.uk/news/politics/739967/Brexit-trade-deals-Theresa-May-Gulf-Middle-East-European-Union

البحرين خلال إدارة الرئيس باراك أوباما، بل وقررت أن يكون بيع طائرات مقاتلة للبحرين، في سبتمبر/أيلول 2016، مشروطاً بإحراز "تقدم في مجال حقوق الإنسان".[21] إلا إن السياسة الخارجية الأمريكية شهدت تحولاً منذ انتخاب الرئيس دونالد ترامب، الذي ألغى الشروط المفروضة على بيع الطائرات المقاتلة للبحرين، في مارس/آذار 2017.[22] وبعد حوالي شهرين، قال الرئيس ترامب للملك حمد بن عيسى آل خليفة إنه "لن يكون هناك توتر في العلاقات في ظل هذه الإدارة"، وهو ما فسرته البحرين، على ما يبدو، باعتباره ضوءاً أخضر لها لمواصلة قمعها، فأقدمت بعد يومين فقط على قمع المظاهرات في قرية الدراز بشكل عنيف.[23] وكانت سويسرا، من جانبها، قد تزعمت من قبل إصدار خمسة بيانات مشتركة عن البحرين في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، ولكنها تقاعست عن القيام بذلك منذ تدهور الوضع في البحرين في عام 2016.

وكان من شأن هذا التصاعد في مناخ القمع، المقترن بضعف الرد من المجتمع الدولي، أن يؤثر تأثيراً بالغاً على المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني الأوسع في البحرين، حيث سُجن كثيرون منهم بينما دفع الخوف آخرين إلى التزام الصمت. وبحلول يونيو/حزيران 2017، ومع سجن عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان، وتواتر أنباء موثوقة مؤخراً عن تعرض آخرين للتعذيب أثناء الاحتجاز، بدا أن أغلب النشطاء يشعرون بأن مخاطر المجاهرة بالرأي أصبحت متعاظمة. وقد اختار بعضهم العيش في المنفى، أو طلب اللجوء في دول أخرى. وأُبعد البعض قسراً عن بلادهم، بينما يشعر آخرون من المقيمين خارج البحرين بأنهم لا يستطيعون العودة. وأثناء كتابة التقرير الحالي، سحب عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان الموافقة التي سبق أن أبدوها لمنظمة العفو الدولية لنشر تفاصيل حالاتهم، وذلك خشية التعرض لمزيد من الأعمال الانتقامية.

---

[21] صحيفة "بلومبيرغ"، "أنباء عن شروط أمريكية لبيع طائرات من طراز "ف 16" إنتاج شركة لوكهيد إلى البحرين"، 30 سبتمبر/أيلول 2016. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

www.bloomberg.com/politics/articles/2016-09-30/bahrain-s-lockheed-f-16-purchase-said-to-come-with-u-s-strings

[22] صحيفة "نيويروك تايمز"، "ريكس تيلرسون يعلن إلغاء الشروط المتعلقة بحقوق الإنسان على مبيعات الأسلحة للبحرين"، 29 مارس/آذار 2017. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

www.nytimes.com/2017/03/29/world/middleeast/rex-tillerson-bahrain-weapons-sales.html?_r=1

[23] وكالة "رويترز" للأنباء، "ترامب يقول إن العلاقات مع البحرين لن تكون متوترة بعد الآن"، 21 مايو/أيار 2017. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

www.reuters.com/article/us-usa-trump-saudi-bahrain-idUSKCN18H05Y

4. قمع حرية التعبير

"معظمنا يشعرون بالخوف فعلاً مما سيحدث. فنحن نتوقع أن يُقبض علينا في أي وقت. نعرف أن هذا هو ما ينتظرنا مستقبلاً. فهم يستهدفون الجميع الآن".

مدافع عن حقوق الإنسان، طلب عدم ذكر اسمه، متحدثاً إلى منظمة العفو الدولية في مايو/أيار 2017.

وفقاً للأعداد التي أحصتها منظمة العفو الدولية، فقد تعرض ما لا يقل عن 169 من المنتقدين السلميين أو أقاربهم لواحدةٍ أو أكثر من الإجراءات التالية على أيدي السلطات البحرينية، لأنهم جاهروا برأيهم ضد السلطات، وذلك خلال الفترة من يونيو/حزيران 2016 إلى يونيو/حزيران 2017: الاستدعاء، القبض، الاستجواب، المحاكمة، السجن، المنع من السفر، التهديد بالسجن أو التعذيب لهم أو لأقاربهم. وكان من المستهدفين، على وجه الخصوص، المدافعون عن حقوق الإنسان، والمحامون، والصحفيون، والنشطاء والزعماء السياسيون، ورجال الدين الشيعة، والمتظاهرون السلميون.

ففي داخل البحرين، لجأت السلطات بشكل متزايد إلى استخدام مواد في قانون العقوبات البحريني تجرِّم الحق في حرية التعبير، وحاكمت عشرات الأشخاص لمجرد تعبيرهم عن آرائهم.[24] وكان من بين التهم الأكثر شيوعاً: "إهانة مؤسسات عامة علناً"، و"إهانة الملك"، و"بث أخبار وشائعات كاذبة"، و"التحريض على كراهية النظام"، و"التحريض على قلب نظام الحكم".

كما واصلت السلطات البحرينية سجن من ينتقدون "الدول الشقيقة" للبحرين، وخاصة المملكة العربية السعودية، أو التهديد باتخاذ إجراءات قانونية ضدهم. وبالإضافة إلى ذلك، هددت السلطات، في غمار النزاع، الذي اندلع في يونيو/حزيران 2017، بين البحرين والسعودية والإمارات من جهة وقطر من جهة أخرى، باتخاذ إجراءات قانونية ضد كل من يجاهر بتأييد قطر. ففي 13 يونيو/حزيران 2017، قبضت قوات الأمن على المحامي **عيسى آل بورشيد**، وذلك بعد أن أعاد نشر رسالة على موقع "فيسبوك" مفادها أنه رفع دعوى قضائية على الحكومة البحرينية تتعلق بالإجراءات التي اتُخذت ضد قطر. وقد أُفرج عنه يوم 21 يونيو/حزيران 2017.

وفي الوقت نفسه، استهدفت السلطات البحرينية الصحيفة الوحيدة المستقلة في البحرين، وهي صحيفة "الوسط"، حيث أوقفت بشكل مؤقت النسخة الإلكترونية للصحيفة على الإنترنت، في يناير/كانون الثاني 2017، ثم أغلقت الصحيفة تماماً بشكل تعسفي، في يونيو/حزيران 2017.

كما استُهدف المدافعون عن حقوق الإنسان والنشطاء البحرينيون المقيمون في الخارج. ففي بعض الحالات، تلقى هؤلاء تهديدات على مواقع التواصل الاجتماعي من أشخاص يعملون لحساب الدولة، على ما يبدو. وفي حالات أخرى، اعتقلت السلطات أو ضايقت أقارب أولئك النشطاء في البحرين.

---

[24] على وجه الخصوص المواد 134، و214-216، و160، و165، و168.

1.4 أساليب القمع ضد المنتقدين السلميين داخل البحرين

> **"قال لي الرجال [في جهاز الأمن الوطني] "لا أحد يستطيع حمايتك". لقد انتزعوا إنسانيتي. كنتُ فريسة سائغة لهم".**
>
> المدافعة عن حقوق المرأة ابتسام الصائغ، وهي تروي لمنظمة العفو الدولية، في مايو/أيار 2017، عن معاملتها لدى "جهاز الأمن الوطني".

يُعتبر المدافعون عن حقوق الإنسان، وغيرهم من منتقدي الحكومة السلميين، الهدف الرئيسي لحملة القمع الواسعة، حيث تستخدم السلطات أساليب شتى في مساعيها لغرس الخوف، ومن ثم إخراس هؤلاء المنتقدين من الناحية الفعلية

1.1.4 المضايقات بالإجراءات القضائية

كان الأسلوب الأكثر شيوعاً الذي استخدمته السلطات هو المضايقات القضائية للمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من المنتقدين السلميين، من خلال استدعائهم مراراً للتحقيق معهم، ثم توجيه تهم لهم أو الإفراج عنهم. فخلال الفترة من يونيو/حزيران 2016 إلى يونيو/حزيران 2017، وثّقت منظمة العفو الدولية حالات 26 من المنتقدين السلميين استُدعوا للتحقيق أمام "جهاز الأمن الوطني" أو "إدارة التحقيقات الجنائية" أو النيابة العامة، وفي بعض الحالات بلغت مرات الاستدعاء أربع مرات. وفي أعقاب التحقيق، وُجهت إلى أغلب هؤلاء تهم من قبيل المشاركة في "تجمع مخالف للقانون" ("تجمع غير مشروع") أو "التحريض على كراهية النظام"، ثم أُفرج عنهم، أو أُطلق سراحهم بدون توجيه تهم لهم. وقد أُحيل أربعة منهم للمحاكمة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2016، استُدعي عشرات من نشطاء حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين للتحقيق بسبب ما زُعم عن مشاركتهم في اعتصام سلمي، وأنكر معظمهم المشاركة، ومع ذلك، وُجهت لهم تهمة المشاركة في "تجمع مخالف للقانون" ومُنعوا من السفر إلى خارج البلاد.[25] وفي إبريل/نيسان 2017، وقبل أيام من فحص سجل

حسين رضي *© Private*

[25] منظمة العفو الدولية، "يجب إنهاء الإخراس المنظَّم للأصوات السلمية المعارضة" (رقم الوثيقة: MDE 11/5394/2016) [بالإنجليزية].

البحرين أمام "الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل" التابع لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في جنيف، استدعت النيابة العامة 32 ناشطاً للتحقيق، وبالمثل وُجهت إلى معظمهم تهمة المشاركة في "تجمع مخالف للقانون" وصدرت قرارات بمنعهم من السفر.[26]

سيد هادي الموسوي *Private*©

واستخدمت السلطات تهماً ملفقة لتبرير فرض قرارات المنع من السفر على منتقدين سلميين. كما تُعد الاتهامات أداة لإخراس المنتقدين، الذين يعرفون أنه يمكن تفعيل الاتهامات في أي وقت لتكون أساساً لإحالتهم للمحاكمة. فقد وُجهت إلى بعضهم تهمة المشاركة في "تجمع مخالف للقانون في الدراز"، في وقت لم يكن بوسعهم دخول القرية للتظاهر بالنظر إلى الحصار المفروض عليها منذ يونيو/حزيران 2016. ووُجهت إلى آخرين تهمة "التحريض على كراهية النظام" فيما يتصل بأقوال وتصريحات فحصتها منظمة العفو الدولية، ووجدت أنها لا تعدو أن تكون تعبيرات سلمية عن انتقاد السلطات. وقال كثيرون لمنظمة العفو الدولية إنهم يعيشون في خوف دائم من استدعائهم في أي وقت أو من قيام قوات الأمن بالقبض عليهم في منازلهم في منتصف الليل.

وقد استدعت النيابة العامة المدافعة عن حقوق المرأة **جليلة السلمان** للتحقيق معها في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، ثم استدعتها مرة أخرى في 23 إبريل/نيسان 2017، ووجهت إليها تهمة المشاركة في "تجمع مخالف للقانون" في قرية الدية وفي قرية الدراز، وهي تهمة نفتها جليلة السلمان، كما صدر قرار بمنعها من السفر للخارج في يونيو/حزيران 2016.

ومُنع المدافع عن حقوق الإنسان **حسين رضي** من السفر إلى الخارج أثناء تواجده في مطار البحرين الدولي يوم 20 إبريل/نيسان 2017، حيث أخبره أحد مسؤولي الهجرة أن النيابة العامة أصدرت قراراً، يوم 14 إبريل/نيسان 2017، بمنعه من السفر. وفي 24 إبريل/نيسان 2017، استُدعي حسين رضي للتحقيق أمام النيابة العامة في اليوم التالي. وفي 25 إبريل/نيسان 2017، وُجهت له تهمة المشاركة في "تجمع مخالف للقانون في الدراز". كما مُنع حسين رضي من السفر إلى جنيف مع نشطاء آخرين للمشاركة في جلسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في يونيو/حزيران 2017.[27]

أسماء درويش *Private* ©

وفي 24 إبريل/نيسان 2017، استُدعي **سيد هادي الموسوي**، وهو مدافع عن حقوق الإنسان وعضو سابق في دائرة حقوق الإنسان بجمعية "الوفاق"، للتحقيق في اليوم التالي. وفي 25 إبريل/نيسان 2017، وُجهت له تهم المشاركة في "تجمع مخالف للقانون في الدراز"، و"السعي لإثارة قلاقل" و"المشاركة في اعتداء على ضباط الأمن". وكان سيد هادي الموسوي قد مُنع من السفر إلى جنيف، يوم 5 إبريل/نيسان 2017، عشية فحص سجل البحرين بموجب إجراء "الاستعراض الدوري الشامل" بالأمم المتحدة.

وفي 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، حاصر ضباط ملثمون في ملابس مدنية وأفراد من شرطة الشغب منزل المدافعة عن حقوق الإنسان **أسماء درويش** في قرية سترة، وكان معهم استدعاء لها بالمثول أمام النيابة العامة في اليوم التالي لاتهامها بالمشاركة في "تجمع مخالف للقانون في الدراز" في أغسطس/آب 2016. وكانت أسماء درويش تعيش خارج البحرين في ذلك الوقت.

---

[26] منظمة العفو الدولية، "استدعاء 32 من المعارضين خلال أيام في حملة تستبق جلسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة" (بيان صحفي، 25 إبريل/نيسان 2017).

[27] منظمة العفو الدولية، "على السلطات وقف حملتها عقب أسبوع من القمع الشرس لحقوق الإنسان (رقم الوثيقة: MDE 11/4312/2016).

2.1.4 القبض التعسفي والمحاكمة والسجن

من الأساليب الأخرى الشائعة التي استخدمتها السلطات القبض بصورة تعسفية على مدافعين عن حقوق الإنسان، وغيرهم من المنتقدين السلميين، واحتجازهم بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير. وقد وثّقت منظمة العفو الدولية 34 حالة من هذه الحالات خلال الفترة من يونيو/حزيران 2016 إلى يونيو/حزيران 2017. وفي 15 حالة منها، حُوكم الأشخاص وسُجنوا.

وقد تعرض المدافع البارز عن حقوق الإنسان **نبيل رجب**، رئيس "مركز البحرين لحقوق الإنسان"، للسجن عدة مرات منذ عام 2012، وهو واحد من أكثر المدافعين عن حقوق الإنسان الذين استُهدفوا في البحرين. كما فُرض عليه قرار بالمنع من السفر للخارج منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

وقُبيل إعادة القبض عليه في يونيو/حزيران 2016، قال نبيل رجب لمنظمة العفو الدولية:

"سُجنت خمس مرات في العام الماضي... وفي معظم الأحيان أُمنع من السفر، وأُستهدف، وأُسجن، وأتعرض للتعذيب، ويُستهدف بيتي ويتعرض لهجمات بالعيارات المطاطية والغاز المسيل للدموع... أطفالي مُستهدفون من الحكومة، وكذلك زوجتي وعائلتي وأمي، التي فقدتها بينما كنتُ في السجن ولم يُسمح لي بأن أراها قبل وفاتها... أُدرك أن [السلطات البحرينية] جادة في استهدافي أو إسكاتي. أنا متأكد أن [السلطات البحرينية] ستتركني في حالي لو التزمت الصمت. ولكني أعرف أنني لن أسكت".[28]

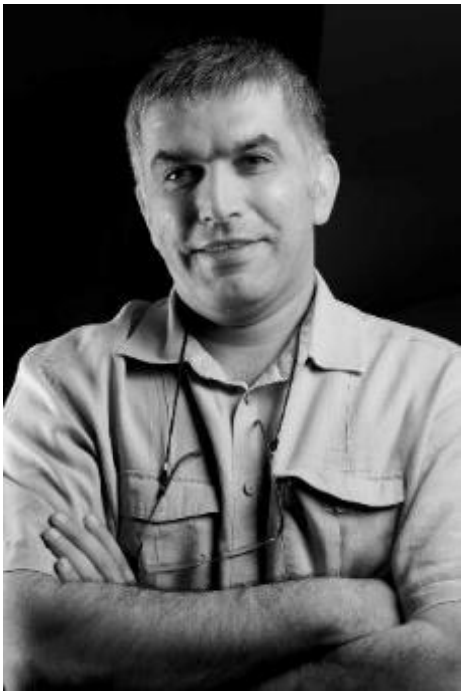

↑ نبيل رجب ©Amnesty International

ولا يزال نبيل رجب مسجوناً منذ إعادة القبض عليه في 13 يونيو/حزيران 2016، وتعتبره منظمة العفو الدولية في عداد سجناء الرأي. وفي 14 يونيو/حزيران 2016، وجهت له النيابة العامة تهم: "إذاعة أخبار وشائعات كاذبة عمداً من خلال حوارات تليفزيونية من شأنها النيل من هيبة الدولة"، وهي تهمة نفاها. وعلم نبيل رجب، أثناء احتجازه، أنه سيُحاكم أيضاً بسبب تعليقات نشرها على موقع "تويتر" تتعلق بالحرب في اليمن وبادعاءات عن التعذيب في سجن جو. وخلال إحدى جلسات المحاكمة في القضية المتعلقة بالتعليقات على موقع "تويتر"، والتي عُقدت يوم 28 ديسمبر/كانون الأول 2016، أمرت المحكمة بالإفراج عن نبيل رجب، إلا إن السلطات أبقت عليه محتجزاً لكي يُحاكم بتهمة تتعلق بالحوارات التليفزيونية التي أجراها. وفي 10 يوليو/تموز 2017، حُكم عليه بالسجن سنتين. وأثناء كتابة التقرير الحالي، كانت المحاكمة لا تزال مستمرة في القضية المتعلقة بتعليقات "تويتر"، حيث من الممكن أن يُحكم على نبيل رجب بالسجن لمدة 15 سنة أخرى. كما يواجه نبيل رجب مجموعتين من التهم تتعلقان بمقالين نُشرا باسمه في صحيفة "نيويورك تايمز" وصحيفة "لوموند" في سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول 2016، وقد يُحاكم أيضاً بهذه التهم.[29]

وقد احتُجز نبيل رجب رهن الحبس الانفرادي لما يزيد عن تسعة أشهر، في مركز شرطة الرفاع الشرقي ومركز شرطة الرفاع الغريب، خلال الفترة من يونيو/حزيران 2016 إلى إبريل/نيسان 2017. ويُعد هذا الحبس الانفرادي لفترات طويلة انتهاكاً لمبدأ حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.[30] وفي 5 إبريل/نيسان، أُجريت لنبيل رجب جراحة كبرى في أسفل ظهره، وأدت إلى وجود جرح كبير مفتوح قال

---

[28] الفرع البريطاني لمنظمة العفو الدولية، "شهاداتهم بكلماتهم: نبيل رجب"، 4 مارس/آذار 2016. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:
www.amnesty.org.uk/podcast-in-their-own-words-nabeel-rajab-bahrain

[29] منظمة العفو الدولية، "حكم جديد ضد مدافع عن حقوق الإنسان: نبيل رجب" (رقم الوثيقة: MDE 11/6716/2017) [بالإنجليزية].

[30] مركز أنباء الأمم المتحدة، "خبير الأمم المتحدة يدعو إلى حظر الحبس الانفرادي في معظم الحالات، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2011. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

الأطباء إنه يجب أن يظل مفتوحاً، وإنه يتطلب تنظيفاً يومياً تحت إشراف أشخاص مؤهلين طبياً. إلا إن نبيل رجب أُعيد إلى زنزانته بعد يومين، مما أدى إلى التهاب الجرح وحدوث نزيف. وفي 8 إبريل/نيسان 2017، نُقل نبيل رجب مرة أخرى إلى مستشفى وزارة الداخلية في منطقة القلعة، حيث أوصى الأطباء بضرورة استمرار علاجه بالمستشفى نظراً لحالته الصحية. وقد أُجريت له عملية جراحية أخرى يوم 5 مايو/أيار 2017، وكان لا يزال في المستشفى وقت كتابة التقرير الحالي.

وبالرغم من التدهور السريع في صحة نبيل رجب، فقد رفض القاضي في المحاكمتين طلبات المحامين المتكررة بالإفراج عنه وبتأجيل محاكمته نظراً لعدم قدرته على حضور الجلسات بسبب حالته الصحية السيئة. وفي إحدى الجلسات، يوم 14 يونيو/حزيران 2017، انسحب محامو نبيل رجب من قاعة المحكمة احتجاجاً على حرمانه من الحق في حضور الجلسة وسماع الأدلة بنفسه.

وقُبض على **منير مشيمع**، وهو شقيق أحد الذين أعدمتهم السلطات البحرينية في يناير/كانون الثاني 2017، وذلك عقب جنازة شقيقه، حيث خضع للتحقيق ووُجهت له تهمة "إهانة الملك"، وأُفرج عنه في اليوم التالي. ولكنه لم يستطع التحقق مما إذا كانت هذه التهمة قد وُجهت له رسمياً.

نزيهة سعيد ©*Private*

وقُبض على **ياسر موالي**، في 29 مايو/أيار 2017، ووُجهت له في اليوم التالي تهمة "إهانة الملك"، بعد أن أعاد نشر تعليقات على موقع "تويتر" تنتقد العائلة المالكة في البحرين. وقد اعتُبر من سجناء الرأي. ولا تزال محاكمته مستمرة.[31]

ومثلت الصحفية البارزة **نزيهة سعيد** للمحاكمة، في يوليو/تموز 2016، وأُدينت بتهمة "ممارسة العمل الإعلامي بدون تجديد الترخيص الصادر عن "هيئة شؤون الإعلام"، يوم 25 مايو/أيار 2017. وكانت نزيهة سعيد قد تقدمت بطلب لتجديد الترخيص، في مارس/آذار 2016، قبل موعد انتهائه، وتوقعت أن يُجدد كما كان يحدث في السنوات السابقة. إلا إنها تلقت خطاباً من "هيئة شؤون الإعلام"، في 20 يونيو/حزيران 2016، يفيد بأنها لم تتواجد إلا في 10 بالمئة فقط من الأحداث الجارية في البحرين التي كان متوقعاً أن تغطيها كصحفية، وهو اتهام نفته. وفي ذلك اليوم، قررت نزيهة سعيد التوقف عن العمل كصحفية. وتفيد سجلات المحكمة بأن الدعوى التي رُفعت عليها تتعلق بعملها الإعلامي كمراسلة لقناة "فرانس 24" في مايو/أيار ويونيو/حزيران 2016. وجاء في السجلات أن ترخيص نزيهة سعيد لم يُجدد لأن "أداءها ليس مُرضياً فيما يتعلق بتغطية الفعاليات ومهام المراسل بشكل عام"، وهو اتهام صيغ بعبارات مبهمة، وقد نفته نزيهة سعيد.[32] كما فُرض على نزيهة سعيد قرار تعسفي بالمنع من السفر في الفترة من يونيو/حزيران إلى أغسطس/آب 2016.[33]

3.1.4 إسقاط الجنسية والإبعاد

من الأساليب الأخرى التي استخدمتها السلطات لاستهداف المعارضة وإخراسهم، وإن كان ذلك على نحو أقل تواتراً، إسقاط الجنسية عنهم بشكل تعسفي، وهو ما يحوّل هؤلاء المستهدفين في معظم الحالات إلى أشخاص بلا جنسية. وقد أُبعد بعضهم قسراً من البحرين في وقت لاحق. وتتأثر الحياة اليومية لمن تُسقط عنهم الجنسية تأثراً عميقاً على مستويات متعددة، فلا يمكنهم

www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=40097#.WVpQRITyupo

[31] منظمة العفو الدولية، ناشط بحريني مهدد بالسجن سبع سنوات بسبب تغريدات على موقع "تويتر" (رقم الوثيقة: MDE 11/6825) [بالإنجليزية].

[32] توجد لدى منظمة العفو الدولية نسخة من ملف سجلات المحكمة الخاص بقضية نزيهة سعيد.

[33] منظمة العفو الدولية، "على السلطات البحرينية إلغاء قرار إغلاق صحيفة "الوسط المستقلة الوحيدة والتوقف عن حملتها الشاملة لإسكات صوت كل تعبير مستقل في البلاد" (رقم الوثيقة: MDE 11/6741/2017).

الحصول على الخدمات العامة، والتعامل على حساباتهم المصرفية، ولا يمكن للذكور منهم إكساب الجنسية لأطفالهم (لا يمكن للنساء إكساب جنسيتهم لأطفالهم، حتى في الظروف العادية). وخلال الفترة من يونيو/حزيران 2016 إلى يونيو/حزيران 2017، وثّقت منظمة العفو الدولية حالة شخص من منتقدي الحكومة أُسقطت عنه الجنسية بشكل تعسفي، وحالة آخر أُبعد قسراً. وقد سبق للمنظمة أن سجَّلت ثلاث حالات أخرى لأشخاص أُسقطت عنهم الجنسية ثم أُبعدوا قسراً من البحرين، في فبراير/شباط ومارس/آذار 2016.

وقد أُبعد محامي حقوق الإنسان **تيمور كريمي** قسراً من البحرين، يوم 26 يونيو/حزيران 2016، بعد أن أُسقطت عنه الجنسية بشكل تعسفي وأصبح بلا جنسية في عام 2012. وفي يوم إبعاده، استدعته إدارة شؤون الجنسية والجوازات والإقامة، حيث أُبلغ أنه سيتم ترحيله إلى العراق، ثم اقتيد على الفور إلى المطار لكي يستقل الطائرة.[34]

وفي 20 يونيو/حزيران 2016، أسقطت السلطات الجنسية بشكل تعسفي عن الشيخ عيسى قاسم، وهو أعلى مرجع ديني شيعي في البحرين، ويُعد الزعيم الروحي لجمعية "الوفاق"، مما جعله بلا جنسية وعرضةً لخطر الإبعاد القسري. وقد أُحيل الشيخ عيسى قاسم للمحاكمة يوم 27 يوليو/تموز 2016، وصدر الحكم، في 21 مايو/أيار 2017، بسجنه لمدة سنة مع وقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات، وذلك لتلقيه أموال ما يُعرف باسم "الخُمس"، وهو تقليد ديني مُلزم للشيعة بأن يتبرعوا بخُمس أرباحهم السنوية إلى إمامهم الروحي أو نائبه، لكي يوزعها بدوره على الفقراء.

4.1.4 التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

خلال الفترة من يونيو/حزيران 2016 إلى يونيو/حزيران 2017، تلقت منظمة العفو الدولية أنباء عن حالات تسع من منتقدي الحكومة تعرضوا للتعذيب أثناء الاحتجاز، منهم ثمانية تعرضوا للتعذيب خلال الفترة من 23 إلى 28 مايو/أيار 2017 وحدها. ولم تكن الحكومة في الغالب تستخدم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء منذ عام 2011. وكان من شأن أشكال التعذيب التي وردت أنباء عنها، بما في ذلك الاعتداء الجنسي على مدافعة عن الحقوق الإنسانية للمرأة في مايو/أيار 2017، أن تؤثر تأثيراً كبيراً على المجتمع المدني الأوسع، حيث نشرت الخوف في أوساط النشطاء والناشطات من المدى الذي يمكن أن تصل إليه السلطات من أجل إسكاتهم.

وفيما يتعلق بالحالات الثماني التي سُجلت في مايو/أيار 2017، وثّقت منظمة العفو الدولية نمطاً يتمثل في تلقي المعنيين من النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان اتصالاً هاتفياً من أحد مسؤولي "جهاز الأمن الوطني"، يأمرهم فيه بالحضور إلى مقر الجهاز في مدينة المحرَّق، بدون إرسال استدعاء رسمي. ويعني هذا، في واقع الأمر، عدم وجود تتبع رسمي لمكان احتجاز الشخص أو التحقيق معه، وهو الأمر الذي يزيد من احتمال تعرضه للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. وتفيد معلومات منظمة العفو الدولية بأن أولئك النشطاء تعرضوا بالفعل للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة أو للتهديد. وجاءت هذه التطورات في أعقاب توسيع صلاحيات "جهاز الأمن الوطني" مرة أخرى لتشمل القبض والتحقيق، وذلك بعد حوالي ست سنوات من قصر هذه الصلاحيات على جمع المعلومات والتحريات، تماشياً مع توصيات "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق". فقد نص المرسوم رقم 1 لسنة 2017 على منح ضباط وأفراد "جهاز الأمن الوطني" صفة مأموري الضبط القضائي، بما يخولهم صلاحية القبض والتحقيق، في القضايا المتعلقة "بالجرائم الإرهابية". وفيما عدا هذه "الجرائم"، "يحيل الجهاز الحالات التي تستدعي القبض أو التوقيف إلى وزارة الداخلية لاتخاذ الإجراءات القانونية المقررة بشأنها".[35] ويُذكر أن "جهاز الأمن الوطني" كان مسؤولاً عن تعذيب المعتقلين بشكل منظم خلال انتفاضة عام 2011، وفقاً للنتائج التي توصلت لها منظمة العفو الدولية.

وكان من بين الحالات الثماني التي سُجلت في مايو/أيار 2017 حالة ابتسام الصائغ، المدافعة عن الحقوق الإنسانية للمرأة. ففي 25 مايو/أيار 2017، تلقت ابتسام الصائغ مكالمة هاتفية من "جهاز الأمن الوطني"، أُبلغت خلالها بأن عليها الحضور إلى مقر الجهاز في المحرَّق عصر اليوم التالي. وقالت ابتسام الصائغ لمنظمة العفو الدولية إنها عندما وصلت عُصبت عيناها، وخلال الساعات التالية تعرضت لاعتداء جنسي وللضرب، وأجبرت على أن تظل واقفة معظم فترة التحقيق التي استمرت سبع ساعات. وأضافت قائلةً:

---

[34] منظمة العفو الدولية، محام بلا جنسية معرض لخطر الإبعاد الوشيك: تيمور كريمي (رقم الوثيقة: MDE 11/4091/2017) [بالإنجليزية].

[35] المرسوم رقم (1) لسنة 2017 بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (14) لسنة 2002 بإنشاء جهاز الأمن الوطني.

ضربوني في أنفي، وركلوني في بطني، لأنهم كانوا يعرفون أنه سبق لي إجراء عملية جراحية في أنفي وأنني أعاني من مشاكل في القولون. كنتُ أسمع صوت جهاز كهربي بجانبي، وذلك بقصد تخويفي. أُغمي عليَّ مرتين، وأفقتُ عندما صبوا ماءً بارداً عليَّ. هددوني بأنهم سوف يؤذون عائلتي، وأنهم سوف يحضرون زوجي ويعذبونه ويصعقونه بالكهرباء. قال لي الرجال "لا أحد يستطيع حمايتك". لقد انتزعوا إنسانيتي. كنتُ فريسة سائغة لهم".[36]

ابتسام الصايغ ©Private

وقالت ابتسام الصايغ إنها سُئلت خلال التحقيق عن الحملة على قرية الدراز، وعمن كانت تتحدث معهم، وعمن تعرفهم من المدافعين عن حقوق الإنسان، وعن مشاركتها في جلسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، في مارس/آذار 2017. وطُلب منها أن تتوقف عن جميع أنشطتها في مجال حقوق الإنسان، وإلا فإنها سوف تتعرض للمزيد من الملاحقة. وقد أُطلق سراح ابتسام الصائغ في حوالي الساعة الحادية عشرة مساء. ونتيجةً لاستمرار ابتسام الصائغ في عملها في مجال حقوق الإنسان، أعاد "جهاز الأمن الوطني" القبض عليها، يوم 3 يوليو/تموز 2017، واقتادها للحجز. وهناك، تعرضت للضرب وخضعت للتحقيق، على حد قولها. وفي 18 يوليو/تموز 2017، وُجهت إليها تهم تتعلق بالإرهاب، وصدر أمر باستمرار حبسها ستة أشهر على ذمة التحقيق.[37]

5.1.4 المراقبة والتهديدات والعروض بالعمل لدى الحكومة

وثّقت منظمة العفو الدولية عدة حالات لمدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء سياسيين تعرضوا لمراقبة شخصية، أو لتهديدات من خلال شبكات التواصل الاجتماعي والمكالمات الهاتفية، خلال الفترة من يونيو/حزيران 2016 إلى يونيو/حزيران 2017. كما عُرض على بعضهم العمل لدى الحكومة مقابل سكوتهم.

وذكر أحد النشطاء لمنظمة العفو لدولية أنه تلقى مكالمة في نهاية عام 2016 من شخص يُعتقد أنه يعمل لحساب "جهاز الأمن الوطني" أو "إدارة التحقيقات الجنائية"، حيث طلب منه أن يقابله بشكل غير رسمي. وأورد المتصل في مكالمته جميع الأنشطة التي قام بها الناشط، واستفسر عن نشطاء آخرين وطلب أن يعملوا معه. وعندما رفض الناشط، هدده المتصل بعواقب وخيمة إذا لم يقلل من أنشطته. وذكر ناشط آخر أن مسؤولين رفيعي المستوى في "جهاز الأمن الوطني" عرضوا عليه العمل في "الأمانة العامة للتظلمات" في وزارة الداخلية، أو في "وحدة التحقيق الخاصة"، أو في "المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان"، في مقابل التزامه الصمت.

وقد استُدعي **الشيخ ميثم السلمان**، وهو رجل دين ومدافع عن حقوق الإنسان، وخضع للتحقيق عدة مرات خلال الفترة من يونيو/حزيران 2016 إلى يونيو/حزيران 2017، وتعرض للمنع من السفر، بحكم الواقع الفعلي، في الفترة من يناير/كانون الثاني 2016 إلى فبراير/شباط 2017، حيث تعيَّن عليه أن ينتظر 13 شهراً، وهي مدة غير معتادة، لكي توافق السلطات على تجديد جواز سفره. وخلال إحدى مرات التحقيق، يوم 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016 في مركز شرطة سماهيج، حيث خضع للاستجواب بشأن خطبة دينية ألقاها بمناسبة احتفال الشيعة بذكرى عاشوراء، أخذ الضباط هاتفه النقَّال وظلوا محتفظين به طوال 12 ساعة. وسُئل الشيخ ميثم السلمان عن معلومات مُخزَّنة على هاتفه، بالرغم من أنه لم يفصح عنها علناً، على حد قوله. وقد توقف فيما بعد عن استخدام جهاز الهاتف لخشيته من أن يكون الضباط قد دسوا فيه أداة للمراقبة.

---

[36] مقابلة مع ابتسام الصايغ، عبر إحدى شبكات التواصل على الإنترنت، 30 مايو/أيار 2017.

[37] منظمة العفو الدولية، "البحرين: توجيه تهم تتعلق بالإرهاب إلى مدافعة عن حقوق الإنسان" (بيان صحفي، 19 يوليو/تموز 2017).

وقال الشيخ ميثم السلمان لمنظمة العفو الدولية:

الشيخ ميثم السلمان ©Amnesty International

"تلقيت تهديدات كثيرة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي ورسائل بالبريد الإلكتروني، بما في ذلك تغريدات على موقع "تويتر" من وكيل مساعد في ديوان رئيس الوزراء [الدكتور إبراهيم الدوسري، الوكيل المساعد في ديوان رئيس الوزراء]، مفادها أنني أستحق العقاب بسبب تشويه صورة البحرين. كما تعرضتُ للملاحقة في المقاهي التي كنتُ أقابل فيها بعض الدبلوماسيين أو أقارب الضحايا، وكان الشخص الذي يتولى ملاحقتي يلتقط صوراً لي أو يحاول تسجيل المحاورات التي أُجريها".[38]

وفي تغريدة أُرسلت بتاريخ 20 إبريل/نيسان 2017، نشر المسؤول نفسه الذي سبق ذكره نسخة معدَّلة من صورة متاحة علناً كانت منظمة العفو الدولية قد التقطتها، ويظهر فيها الشيخ ميثم السلمان وسط عدد من العاملين في المنظمة في لندن، في إبريل/نيسان 2017، وقد أُضيفت دائرة حمراء حول صورة رأس الشيخ. وعلَّق المسؤول على الصورة متهكماً بقوله إنه أصبح واضحاً لماذا لا يرغب الشيخ ميثم السلمان في العودة إلى البحرين، وإن أولئك الذين يصدقونه في البحرين "خراف".[39]

6.1.4 التحقيق أمام نيابة الجرائم الإرهابية

من بين المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين الذين خضعوا للتحقيق ووُجهت لهم تهمة المشاركة في "تجمع لم يُخطر عنه في الدراز" في إبريل/نيسان 2017، وعددهم 32، خضع ما لا يقل عن 11 للتحقيق أمام نيابة الجرائم الإرهابية، التي أُنشئت بموجب المرسوم رقم 68 لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 58 لسنة 2006 بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية، وأُوكلت إليها مهمة التحقيق في الجرائم المتصلة بالإرهاب.[40]

وكان من شأن إجراء التحقيقات مع أولئك النشطاء أمام نيابة تختص حصراً بنظر القضايا المتعلقة بالإرهاب أن يثير مخاوف من أن السلطات تفسر تهمة المشاركة في "تجمع لم يُخطر عنه" باعتباره جريمة إرهابية. ومما زاد من هذه المخاوف طريقة استدعاء أولئك الأشخاص، حيث تلقى بعض الذين خضعوا للتحقيق أوامر استدعاء من قوة تضم عدداً كبيراً من ضباط الشرطة المسلحين الذين يستقلون سيارات جيب وتصحبهم قوات من شرطة الشغب.

ففي حوالي الساعة السابعة والنصف من صباح يوم 21 إبريل/نيسان 2017، وصلت ست من سيارات الشرطة وسيارة مدنية خارج منزل المدافعة عن حقوق الإنسان **فاطمة الحلواجي**، مما أصاب عائلتها بالذعر. وقام رجال في ملابس مدنية، وبصحبتهم أفراد من شرطة الشغب، بتسليمها أمر استدعاء للمثول أمام نيابة الجرائم الإرهابية يوم 24 إبريل/نيسان 2017، ولدى مثولها وُجهت لها تهمة المشاركة في "تجمع لم يُخطر عنه في الدراز"، وهي تهمة نفتها.

وفي التوقيت نفسه، وصلت 10 من سيارات الشرطة خارج منزل محامية حقوق الإنسان **فاطمة المطوّع**، ووقف أربعة من أفراد الشرطة المسلحين بينما سلمها شرطي آخر أمر استدعاء وطلب منها التوقيع بالاستلام، بينما كان شرطي سادس يصورها بكاميرا فيديو. وفي 23 إبريل/نيسان 2017، خضعت فاطمة المطوّع للتحقيق أمام نيابة الجرائم الإرهابية، حيث وُجهت لها تهمة المشاركة

---

[38] مقابلة مع الشيخ ميثم السلمان، عبر إحدى شبكات التواصل على الإنترنت، 16 يونيو/حزيران 2017.

[39] موقع "تويتر"، د. إبراهيم الدوسري، 20 إبريل/نيسان 2017. مُتاح على الرابط:
twitter.com/dredossary/status/855074735264342017

[40] وجهت نيابة الجرائم الإرهابية تهماً تتعلق بالإرهاب إلى ابتسام الصايغ، في 18 يوليو/تموز 2017، وأمرت باستمرار حبسها لمدة ستة أشهر.

في "تجمع لم يُخطر عنه في الدراز" خارج منزل الشيخ عيسى قاسم، كما اتُّهمت بأنها "من زعماء ومنظمي المسيرات"، وهي تهم نفتها.

وأبلغت فاطمة المطوّع النيابة بأنها كمحامية تعرف أنه لا يجوز إحضارها بالشرطة المسلحة أو تصويرها بالفيديو عند تسليمها أمر الاستدعاء. وردت النيابة قائلة إن ذلك الإجراء "كان بهدف الحماية لأن المنطقة خطرة". وعندما استفسرت فاطمة المطوّع عن السبب في إحضارها أمام نيابة الجرائم الإرهابية، قيل لها إن "هذه قضية خاصة" لأن "هناك شخصاً [المقصود الشيخ عيسى قاسم] من المقرر أن يتم ترحيله، والإرهابيون يمنعون ذلك".

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من أنه بعد تصديق ملك البحرين، في إبريل/نيسان 2017، على تعديل للدستور صيغ بعبارات مبهمة يجيز محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، فإن أي منتقد للسلطات يُعتبر خطراً على الأمن الوطني البحريني يمكن أن يُحاكم في محاكمة فادحة الجور أمام محكمة عسكرية، بما في ذلك المتظاهرون السلميون الذين أُحيلوا للمحاكمة بتهم ملفقة، مثلما حدث في عام 2011.

2.4 أساليب القمع ضد المنتقدين خارج البحرين

"إذا استمر يوسف في أنشطته، فسوف نلاحقكم أنتم لأننا لا نستطيع القبض عليه خارج البحرين"

تهديد وجهه أحد ضباط الشرطة، حسبما ذُكر، لوالد الناشط المقيم في المنفى يوسف الحوري وشقيقته، في مايو/أيار 2017.

منذ يونيو/حزيران 2016، وسَّعت السلطات نطاق من تستهدفهم ليشمل المنتقدين المقيمين في الخارج وأفراد عائلاتهم في البحرين، وذلك في إطار حملتها لإسكات الأصوات المعارضة والمنتقدة.

1.2.4 الأعمال الانتقامية ضد أهالي المنتقدين في البحرين

منذ أكتوبر/تشرين الأول 2016، تعرضت عائلات أربعة على الأقل من المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء المقيمين خارج البحرين لأعمال انتقامية، كان من بينها القبض والتهديد والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك الاعتداء الجنسي، حسبما زُعم، فضلاً عن المحاكمة. وعادةً ما كانت هذه التهديدات تتم قبل أو أثناء أو بعد مشاركة النشطاء في احتجاجات في بريطانيا وألمانيا.

فقد كان عدد من أفراد عائلة **سيد أحمد الوداعي**، مدير "معهد البحرين للحقوق والديمقراطية" ومقره لندن، هدفاً للمضايقات بعد أن شارك في مظاهرة في لندن، يوم 26 أكتوبر/تشرين الأول 2016، بمناسبة لقاء الملك حمد بن عيسى آل خليفة مع رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي. ففي مساء ذلك اليوم، مُنعت **دعاء الوداعي**، زوجة سيد أحمد الوداعي، وابنهما البالغ من العمر عامين، من ركوب الطائرة للعودة إلى بريطانيا واحتُجزا في مطار البحرين الدولي. وخضعت دعاء الوداعي للاستجواب لنحو سبع ساعات، تعرضت خلالها للضرب من أحد أفراد الشرطة، حسب قولها، وأُبلغت بأن السلطات تلاحق زوجها، كما سُئلت عما إذا كان لديها علم بخطط زوجها للتظاهر احتجاجاً على زيارة الملك لبريطانيا. وقد أُفرج عنها وتمكنت من السفر إلى بريطانيا يوم 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. وقد بررت سفارة البحرين في بريطانيا التحقيق مع دعاء الوداعي في بيان أرسلته عبر البريد الإلكتروني وغيرها، في 29 أكتوبر/تشرين

الأول 2016، وقالت فيه إنه "بالنظر إلى زيارة جلالة الملك إلى المملكة المتحدة الأسبوع الماضي، فقد كان من الضروري اتخاذ إجراءات أمنية احتياطية".[41] وبعد ذلك، ذكرت السفارة في صفحتها على موقع "تويتر"، يوم 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، إن دعاء الوداعي "لم تتعاون مع أمن المطار" و"اعتدت على إحدى ضابطات الشرطة".[42] ويبدو أن القبض على دعاء الوداعي والتحقيق معها كان على سبيل الانتقام المباشر من زوجها بسبب مشاركته في مظاهرة احتجاجاً على زيارة ملك البحرين إلى بريطانيا.

هاجر منصور حسن وسيد نزار الوداعي ©Private

وقد قُبض على شقيق زوجة سيد الوداعي، ويُدعى **سيد نزار الوداعي**، وحماته **هاجر منصور حسن** وابن أخيها، **محمود مرزوق منصور**، في مارس/آذار 2017، واقتيدوا إلى مقر إدارة التحقيقات الجنائية في المنامة للتحقيق معهم بدون حضور محاميهم. وقد أبلغوا وكيل النيابة أنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وأُجبروا على "الاعتراف" بضلوعهم في "وضع قنابل وهمية". كما خضعوا للاستجواب بشأن أنشطة سيد الوداعي في بريطانيا. وفي 8 مارس/آذار 2017، وجهت النيابة العامة إلى الثلاثة تهمة "الاشتراك مع آخرين مجهولين في حمل ووضع هيكل مشابه لأشكال المتفجرات يدوية الصنع في مكان عام بغرض الإرهاب"، وهي تهمة نفاها الثلاثة. كما وُجهت إلى سيد نزار الوداعي تهم فيما يتعلق بقضية "قنابل وهمية" أخرى. ولا تزال محاكمة الثلاثة مستمرة.[43]

كما استُدعيت **انتصار الوداعي**، شقيقة سيد الوداعي، وخضعت للتحقيق في مركز شرطة المحرق ثلاث مرات خلال الفترة من مارس/آذار إلى مايو/أيار 2017، حيث تم استجوابها عن أنشطة شقيقها في بريطانيا، وطُلب منها أن تعمل لحساب إدارة التحقيقات الجنائية وإلا فسوف يُستدعى شقيقها الأصغر للتحقيق. كما خضع زوج انتصار الوداعي للتحقيق مرتين بشكل منفصل خلال الفترة نفسها، وتعرض في المرتين للتهديد أيضاً. واستُدعي والد سيد الوداعي وخضع للتحقيق مرتين، في إبريل/نيسان 2017، وقيل له "إن البحرين سوف تبادر بالتصرف بنفسها إذا لم يكف سيد عن أنشطته". وفي 24 إبريل/نيسان 2017، خضع والد سيد الوداعي للتحقيق لمدة خمس ساعات أمام ضابطين أخبراه بأنه لن ينصرف إلا إذا اتصل بابنه من هاتفه حتى يتسنى لهم التحدث معه. وعندما رفض، استدعى الضابطان ابنته انتصار الوداعي إلى مركز الشرطة. وأُحضرت الابنة إلى الغرفة نفسها، حيث تعرضا لضغوط لإجبارهما على التوقيع على ورقة تتضمن تعهداً بالتعاون مع الضباط واستنكار أنشطة سيد الوداعي. وفي صباح يوم 13 مايو/أيار 2017، وهو اليوم الذي أُقيم فيه مهرجان الخيول الملكي في وندسور ببريطانيا، برعاية البحرين وبحضور الملك حمد بن عيسى آل خليفة، استُدعيت انتصار الوداعي وزوجها مرة أخرى وخضعا للتحقيق لعدة ساعات بشأن أنشطة شقيقها.

محمود مرزوق منصور ©Private

[41] تحتفظ منظمة العفو الدولية بنسخة من البيان.

[42] موقع "تويتر"، سفارة البحرين في المملكة المتحدة، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:
twitter.com/BahrainEmbUK/status/793484507882094592

[43] منظمة العفو الدولية، "البحرين: ينبغي الكف عن استهداف المنتقدين المقيمين في الخارج عن طريق مضايقة عائلاتهم في البحرين". (رقم الوثيقة: MDE 11/6486/2017) [بالإنجليزية].

وقُبض على **حيدر العالي**، والد الناشط **عيسى العالي** المقيم في بريطانيا، وخضع للتحقيق مرتين، على سبيل الانتقام بسبب أنشطة ابنه في بريطانيا. ففي 5 إبريل/نيسان 2017، خضع حيدر العالي للتحقيق في مركز شرطة المحرق لنحو ثلاث ساعات، وخلالها صاح الضباط قائلين: "كل عائلته هنا في البحرين: أمه وشقيقته وشقيقه. بلّغ هذه الرسالة لعيسى [أي أن عائلته في البحرين يمكن أن تُستهدف] لأنه يلاحق قائدنا ويتظاهر في لندن". ووعد الأب بأن يفعل ذلك، فأُفرج عنه. وفي صباح يوم 13 مايو/أيار 2017، الذي أُقيم فيه مهرجان الخيول الملكي في وندسور ببريطانيا، اتصل والد عيسى العالي بابنه وأخبره أنه في مركز الشرطة، وطلب منه التوجه إلى بيته. وعندما رد عيسى العالي قائلاً إنه في البيت فعلاً، سمع أصواتاً أخرى محيطة بوالده تصيح به "كذّاب. قل له أن يعود إلى البيت". وكرر عيسى العالي قوله إنه في البيت، فرد الأب قائلاً: "حسناً" وقُطع الخط. وقال الوالد بعد الإفراج عنه إن الضباط سألوه عن مكان ابنه وعن آخرين من أفراد العائلة.

عيسى العالي *Private*©

وذكر الناشط **يوسف الحوري**، المقيم في ألمانيا، أن قوات الأمن قبضت على شقيقته ووالده على سبيل الانتقام المباشر منه بسبب أنشطته، وأن شقيقته تعرضت لاعتداء جنسي. ففي 13 مايو/أيار 2017، تلقى يوسف الحوري مكالمة من والده **عمران جاسم عمران عبد الله**، أخبره فيها أنه رهن الاحتجاز وطلب منه حذف تغريداته على موقع "تويتر" وإلغاء حسابه على الموقع ونشر رسالة اعتذار للملك. وعندما سأل يوسف الحوري والده عمن طلب منه أن يفعل ذلك، قُطع الخط. وبعد حوالي 30 ثانية، تلقى يوسف الحوري مكالمة أخرى من هاتف والده، ولكن المتحدث هذه المرة كان شخصاً آخر، يُفترض أنه أحد ضباط الشرطة، حيث هدده قائلاً: "إذا لم تنشر اعتذاراً للملك وتغلق حسابك على "تويتر" وتحذف تغريداتك، فسوف نقتل والدك". ورد يوسف الحوري بأنه لن يفعل ذلك. وبعد ساعة تلقى يوسف الحوري مكالمة من شقيقته، **زينب عمران جاسم عمران**، وكانت تتحدث من هاتفها، وأخبرته أنها في مركز الشرطة، وأنه يجب عليه أن يغلق حسابه على موقع "تويتر"، وأن يكف عن أنشطته في مجال حقوق الإنسان، ثم قُطع الخط. وبعد دقيقة، تلقى مكالمة من والده طلب منه خلالها أن يتوقف عن أنشطته، ثم قُطع الخط ثانيةً. وبعد دقيقة أخرى، تلقى يوسف الحوري مكالمة من شقيقته، حيث قالت له وهي تبكي "إنهم يريدون أن يضغطوا عليّ". وكان يوسف الحوري يسمع أصواتاً محيطة تُملي على والده ما ينبغي أن يقوله. وخلال التحقيق الذي استمر تسع ساعات، قال الضباط لوالد يوسف الحوري وشقيقته، على ما يبدو: "إذا استمر يوسف في أنشطته، فسوف نلاحقكم أنتم لأننا لا نستطيع القبض عليه خارج البحرين". وقال يوسف الحوري لمنظمة العفو الدولية: "أدخلوا شقيقتي إلى غرفة مظلمة مع أربعة ضباط- كان السقف والجدران والأرضية كلها سوداء. أغلقوا الباب، وراحوا يتحسسون جسد شقيقتي في أماكن حساسة".

يوسف الحوري Private©

وقد استُدعيت شقيقة الناشط **صابر السلاطنة**، المقيم في بريطانيا، وشقيقات زوجته الثلاث للتحقيق معهن في مركز شرطة المحرق خلال الفترة من مارس/آذار إلى مايو/أيار 2017، وذلك على سبيل الانتقام منه بسبب أنشطته. ففي 6 مارس/آذار 2017،

خضعت شقيقة صابر السلاطنة للاستجواب على مدى ثلاث ساعات في مركز شرطة المحرق، حيث سُئلت عن شقيقها وعن آخرين من أفراد العائلة. وقال لها الضباط إنهم يريدون منه التوقف عن التظاهر في بريطانيا، وأضافوا قائلين "صابر يثير مشاكل. عليكِ أن توقفيه، وإلا". وقد خضعت للاستجواب مرة أخرى يوم 13 مايو/أيار 2017، وهو اليوم الذي أُقيم فيه مهرجان الخيول الملكي في وندسور. وخلال استجواب شقيقات زوجة صابر السلاطنة الثلاث، يوم 17 مايو/أيار 2017، أخبرهن الضباط بأن يطلبن من صابر التوقف عن أنشطته. وأُفرج عن الشقيقات بعد تحذيرهن بأنه قد يُطلب منهن الحضور مرة أخرى.

صابر السلاطنة *©Private*

2.2.4 التهديدات وحملات التشويه

أظهرت بحوث منظمة العفو الدولية أن تسعة على الأقل من المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء المقيمين خارج البحرين قد تلقوا تهديدات من أشخاص يُعتقد أنهم يعملون لحساب السلطات، وذلك من خلال مكالمات هاتفية أو عبر شبكات التواصل الاجتماعي، أو بشكل شخصي، أو تعرضوا لحملات تشويه من السفارة البحرينية في بريطانيا أو من أشخاص يُعتقد أنهم يعملون لحساب السلطات، منذ يونيو/حزيران 2016. وقد صدرت تلك التهديدات، على وجه الخصوص، بعد أن شارك النشطاء في احتجاجات في بريطانيا أو في ألمانيا.

وفي بعض الحالات، كانت التهديدات تتم من خلال الهواتف الخاصة بأفراد من عائلات النشطاء أثناء التحقيق معهم، ويبدو أن أفراد قوات الأمن القائمين على التحقيق هم الذين كانوا يجرون هذه المكالمات. وفي حالات أخرى كانت التهديدات خلال مكالمات من أشخاص بحرينيين يعرّفون أنفسهم بأنهم "من طرف الحكومة".

ففي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال المدافع عن حقوق الإنسان **سيد يوسف المحافظة**، المقيم في ألمانيا، إنه تلقى مكالمة، في مارس/آذار 2017، من رجل بحريني قال إنه حصل على رقمه من شقيقه وأنه يتحدث من طرف الحكومة ويرغب في مقابلته. وسأل سيد يوسف الرجل عن اسمه ووظيفته، ولكن الرجل رفض الإفصاح. وقد حجب سيد يوسف الرقم، ولكنه تلقى بعد ذلك رسالة بالبريد الإلكتروني من الرجل نفسه، أخبره فيها أنه كان "جاداً جداً بخصوص المقابلة".[44]

وفي 26 إبريل/نيسان 2017، تلقى **سيد الوداعي** مكالمتين من شخص قال إنه يتحدث من البحرين ويريد مقابلته في لندن. وقد استمعت منظمة العفو الدولية إلى تسجيل للمكالمة. وسأل سيد الوداعي الرجل مراراً عمن يكون وعن الجهة التي يعمل معها وعن كيفية حصوله على رقم هاتفه، وكان رد الرجل "سوف تعرف في الوقت المناسب أين أعمل". وقال الرجل إنه حصل على رقم هاتف

[44] مقابلة مع سيد يوسف المحافظة، عبر إحدى شبكات التواصل على الإنترنت، 1 يونيو/حزيران 2017.

سيد الوداعي من شقيقته في مركز شرطة المحرق في اليوم السابق، وأضاف إنه الرجل "الذي كان جالساً معها". وبعد أسئلة متكررة من سيد الوداعي عن مركز شرطة المحرق وعن شقيقته، قال الرجل إنه لا علاقة له بمركز الشرطة وانتهت المكالمة.

سيد أحمد الوداعي ©Moosa Satrawi

وتلقى بعض المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من النشطاء المقيمين خارج البحرين رسائل تهديد من حسابات على موقع "تويتر" تخص أحد أفراد العائلة المالكة في البحرين ومن مسؤول في مكتب رئيس الوزراء. وتلقى آخرون رسائل مماثلة من حسابات لا يُعرف أصحابها على موقعي "تويتر" و"إنستغرام".

وكان محتوى الرسائل يتراوح بين ملاحظات تنطوي على تشهير بشأن "صلات" يُدَّعى أنها تربط أولئك النشطاء بإيران أو بجماعة "حزب الله"، وهو جماعة لبنانية شيعية، إلى تهديدات بالاغتصاب والقتل. كما كان أولئك النشطاء هدفاً لحملات تشويه للسمعة في صحف موالية للحكومة البحرينية.

وقد اطلعت منظمة العفو الدولية على ثلاث تغريدات، من عدة تغريدات من موقع "تويتر" تنطوي على التهديد تلقاها يوسف الحوري، وكانت كلها من حساب الدكتور إبراهيم الدوسري، الوكيل المساعد في ديوان رئيس الوزراء. ففي 5 مارس/آذار 2017، وبينما كان يوسف الحوري يشارك في جلسة مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، نُشرت تغريدة من ذلك الحساب تقول إن "يوسف الحوري وعصابته... يمتلكون تمويل ضخم عن طريق إيران للإساءة للبحرين...".[45]

كما كان يوسف الحوري هدفاً لحملة تشويه في صحف موالية للحكومة البحرينية، ومن بينها مقال نُشر في صحيفة "الأيام"، يوم 25 مارس/آذار 2017، ووصف يوسف الحوري بأنه إرهابي وادعى أنه يشوّه سمعة البحرين.[46] كما ذكر يوسف الحوري لمنظمة العفو الدولية أنه بعد عقد اجتماعات لكسب التأييد مع نواب في البرلمان الألماني بخصوص الوضع في البحرين، تلقى هؤلاء النواب رسائل على موقع "تويتر" من حسابات مختلفة لم يُحدد أصحابها، تسألهم عن السبب في لقائهم مع "إرهابي".

كما تلقى سيد الوداعي رسائل من حسابات لم يُحدد أصحابها تنطوي على تهديدات له بالاغتصاب والقتل، في أكتوبر/تشرين الأول 2016 وإبريل/نيسان 2017، وتضمنت إشارة إلى ابنه الرضيع وأمه. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى سيد الوداعي تعليقات مهينة عنه باعتباره شيعياً، وذلك من حساب على موقع "إنستغرام" يخص خالد بن أحمد آل خليفة، وهو أحد أفراد العائلة المالكة.[47]

وتلقى سيد يوسف المحافظة عدة تهديدات عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وكان معظمها من موقع "إنستغرام"، بما في ذلك تهديد بقتل أشقائه من حساب على موقع "إنستغرام" باسم "سلمان" متبوعاً بالأحرف الأولى من اسم "قيادة قوة الأمن الخاصة للبحرين".[48] وتضمن التعليق المنشور يوم 1 يونيو/حزيران 2017 صورة لمعتقلين قُبض عليهم أثناء الحملة على قرية الدراز في 23 مايو/أيار 2017، بالإضافة إلى نص جاء فيه: "سوف نمسحك تماماً. إذا لم تحذف هذا الحساب وتصبح رجلاً، سوف نحضر أخوتك ونغتالهم". وقد أبلغ سيد يوسف المحافظة إدارة موقع "إنستغرام" بأمر ذلك الحساب، فأغلقته.

---

[45] موقع "تويتر"، د. إبراهيم الدوسري، 5 مارس/آذار 2017. مُتاح على الرابط:
twitter.com/dredossary/status/838468891726725122

[46] سعيد الحمد، "مركز البحرين الثقافي الاجتماعي في برلين: مراكز إرهابية بواجهات ثقافية"، صحيفة "الأيام"، 25 مارس/آذار 2017.

[47] تحتفظ منظمة العفو الدولية بنسخ من تلك التعليقات على موقع "إنستغرام"

[48] شُوهد أفراد من "قيادة قوة الأمن الخاصة للبحرين" في صور موثَّقة للحملة على قرية الدراز يوم 23 مايو/أيار 2017.

وتعرض سيد الوداعي لحملة تشهير من جانب سفارة البحرين في بريطانيا منذ أكتوبر/تشرين الأول 2016. فقد أصدرت السفارة بياناً، بتاريخ 29 أكتوبر/تشرين الأول 2016، وأرسلته عبر البريد الإلكتروني إلى منظمة العفو الدولية وغيرها، وجاء فيه أن القبض على زوجة سيد الوداعي في مطار البحرين الدولي، يوم 26 أكتوبر/تشرين الأول 2016، كان بسبب "سوابق السيد الوداعي في المشاركة في أعمال إرهابية وفي دعمها".[49] وتكرر هذا الاتهام الزائف في بيان أصدرته السفارة، في 16 مارس/آذار 2017، وجاء فيه: "ليس سراً أن سيد أحمد الوداعي وأفراد من عائلته يعملون منذ وقت طويل على حافة الشرعية".[50] وكان سيد الوداعي قد أُدين في عام 2011 بالمشاركة في مظاهرات سلمية في ذلك العام، ولكن لم يُوجه له مطلقاً أي اتهام بالضلوع في أعمال إرهابية أو في دعمها. وقد جاء وصف سيد الوداعي وغيره من النشطاء البحرينيين والبريطانيين بأنهم "إرهابيون" عقب إلقاء بيض على اللواء السعودي أحمد العسيري في لندن، يوم 31 مارس/آذار 2017، احتجاجاً على دور السعودية في الحرب على اليمن. ففي اليوم التالي، أصدرت وزارة الخارجية البحرينية بياناً وصفت فيه الواقعة بأنها "اعتداء همجي... من مجموعة من الإرهابيين".[51]

↑ علي مشيمع ©Private

وفي 20 يناير/كانون الثاني 2017، شارك الناشط **علي مشيمع** في مظاهرة خارج سفارة البحرين في لندن، وهي مظاهرة تحولت إلى اشتباكات، وتعيَّن على أفراد الشرطة الفصل بين موظفي السفارة والنشطاء. وفي لقطات بالفيديو للواقعة، اطلعت عليها منظمة العفو الدولية، يمكن رؤية شخص، تم التعرف عليه باعتباره من موظفي السفارة، وهو يقترب من علي مشيمع ويسأله: "كيف حال أبيك؟". ووالد علي مشيمع هو حسن مشيمع، الذي كان ضمن 13 من نشطاء المعارضة الذين سُجنوا منذ عام 2011، وقد اعتبرته منظمة العفو الدولية من سجناء الرأي. ويتضح من نبرة ذلك الشخص ومن إيماءاته أن السؤال قُصد به التهديد.

3.2.4 المراقبة الشخصية خارج البحرين

تعرض ثلاثة من نشطاء حقوق الإنسان المقيمين خارج البحرين لملاحقة من أشخاص يُعتقد أنهم من أفراد المخابرات البحرينية، وذلك بعد أن شارك النشطاء في احتجاج خلال مهرجان الخيول الملكي في وندسور ببريطانيا، يوم 13 مايو/أيار 2017.

وقال النشطاء علي مشيمع وصابر السلاطنة وعيسى العالي لمنظمة العفو الدولية إنهم لاحظوا، أثناء تظاهرهم خارج مهرجان الخيول، أن هناك أربعة أو خمسة أشخاص، يغطي كل منهم فمه وأنفه بوشاح، يراقبونهم ويلتقطون صوراً لهم. وقال عيسى العالي إنه متأكد من أن أولئك الأشخاص من المخابرات البحرينية لأنه مرَّ بالقرب منهم وحاول التقاط صور لهم بهاتفه، فردوا بالقول باللغة العربية باللهجة البحرينية "جيد، سوف ترى". ثم لاحق هؤلاء الأشخاص النشطاء إلى محطة القطار. وقال صابر السلاطنة لمنظمة العفو الدولية: "لاحقونا واستقلوا نفس عربة القطار التي نستقلها، وأدركنا أنهم الأشخاص أنفسهم الذين رأيناهم من قبل. كان الأمر مخيفاً".[52]

---

[49] تحتفظ منظمة العفو الدولية بنسخة من البيان.

[50] سفارة مملكة البحرين، لندن، "بيان السفارة بشأن دعاوى استهداف أقارب سيد أحمد الوداعي"، 16 مارس/آذار 2017. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: us12.campaign-archive2.com/?u=adae2d71fee280549ad890919&id=0a59523624

[51] مملكة البحرين، وزارة الخارجية، "وزارة الخارجية البحرينية تدين تدين محاولة الاعتداء على اللواء أحمد العسيري من جانب مجموعة من الإرهابيين في لندن"، 1 إبريل/نيسان 2017. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: www.mofa.gov.bh/Default.aspx?tabid=7824&language=en-US&ItemId=7269

[52] مقابلة مع صابر السلاطنة عبر إحدى شبكات التواصل على الإنترنت، 22 مايو/أيار 2017.

وعندما وصل النشطاء إلى محطة بادينغتون في العاصمة البريطانية لندن، استمر ثلاثة من الأشخاص البحرينيين في ملاحقة النشطاء بعد نزولهم من القطار. وعندما واجههم النشطاء وسألوهم عن سبب ملاحقتهم، ركض اثنان منهم، بينما تمكن النشطاء من الإمساك بالثالث، واستدعوا الشرطة. وعندما وصل أحد ضباط الشرطة، سجل جميع بياناتهم ثم سمح للرجل بالانصراف.

وكان الصحفي البريطاني **جاسون باركينسون** قد التقط صوراً لنشطاء يتظاهرون خلال مهرجان الخيول الملكي في وندسور قبل أن يبعدهم أفراد في ملابس مدنية. وقال الصحفي لمنظمة العفو الدولية إنه شاهد رجلاً يلاحقه عند خروجه من منطقة العرض.[53] ودخل باركينسون لفترة وجيزة إلى حانة قريبة لإعداد الصور التي التقطها، وغادر بعد أن اتصل به ناشط بحريني وأخبره أنه يتعرض للملاحقة في القطار الذي يقله إلى لندن. وبعد ذلك، لاحقه أربعة أشخاص داخل عربة القطار التي يستقلها، وتعرف على واحد منهم كان يلاحقه من قبل. وجلس الرجال على الطاولة المواجهة له وكانوا يحدقون مباشرة فيه طوال الرحلة ويقولون بصوت مرتفع: "نحن نستطيع أن نصل إلى أي شخص. لا أحد بمأمن". وفي محطة بادينغتون، توقف الرجال عن ملاحقته.

[53] حوار على الهاتف مع جاسون باركينسون، في 19 مايو/أيار 2017.

5. قمع حرية التجمع

"مرت الطلقة وأصابته في رأسه من الخلف. لم يكن يواجههم [المسلحين]... سقط على وجه وراح ينزف".

شاهد عيان رأى واقعة إطلاق النار على مصطفى حمدان في قرية الدراز، يوم 26 يناير/كانون الثاني 2017

في أعقاب إسقاط الجنسية بشكل تعسفي عن الشيخ عيسى قاسم، في 20 يونيو/حزيران 2016، اندلعت مظاهرات ضخمة، وخاصة في قرية الدراز حيث يعيش، واستمرت على مدى الشهور الأحد عشر التالية. كما اندلعت مظاهرات واسعة في قرى أخرى خلال فترات التوتر، مثل الفترة التي أعقبت إعدام ثلاثة أشخاص في يناير/كانون الثاني 2017. ورداً على ذلك، كثّفت السلطات حملتها القمعية على التجمعات السلمية، من خلال زيادة استخدام التشريعات التي تُجرِّم الحق في التجمع السلمي. فخلال الفترة من يونيو/حزيران إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2016، وُجهت إلى ما يزيد عن 70 من المتظاهرين ورجال الدين الشيعة والنشطاء تهمة المشاركة في "تجمع مخالف للقانون"، وحُوكم بعضهم وسُجنوا. كما وجَّهت السلطات إلى عشرات من المدافعين عن حقوق الإنسان والمنتقدين السلميين تهمة المشاركة في "تجمع مخالف للقانون" لتبرير قرارات المنع من السفر التي فُرضت عليهم.[54] واستخدم أفراد الأمن القوة المفرطة والتعسفية ضد المتظاهرين، بما في ذلك الذخيرة الحية.

1.5 مضايقة المتظاهرين السلميين بإجراءات قضائية وأوامر الحظر

واصلت السلطات البحرينية فرض حظر إلى أجل غير مُسمى على المظاهرات السلمية في المنامة منذ أغسطس/آب 2013. كما استمر حظر المظاهرات بالقرب من المستشفيات، والمطارات والمجمعات التجارية، وأية مناطق أخرى تسري فيها إجراءات أمنية. أما خارج المنامة، فكان من الجائز تنظيم مظاهرات بشرط حصول المنظمين على تصريح كتابي مسبق من رئيس الأمن العام أو من ينوب عنه، ولكن لم يتمكن من استيفاء هذا الشرط إلا قلة قليلة خلال الفترة نفسها.[55] وتنص المادة 178 من قانون العقوبات البحريني على معاقبة كل من اشترك في تجمهر في مكان عام مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تجاوز 200 دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

---

[54] انظر القسم 4-2 من التقرير الحالي.

[55] يتضمن "قانون التجمعات العامة" إجراءات مُضنية للتقدم بطلبات للحصول على مثل هذه التصاريح، ويجيز القانون للسلطات حظر أية مظاهرات استناداً إلى أسباب تتجاوز ما تسمح به أحكام القانون الدولي.

وخلال الفترة من يونيو/حزيران 2016 إلى يونيو/حزيران 2017، وُجهت إلى عشرات المتظاهرين السلميين تهمة المشاركة في "تجمع مخالف للقانون"، وحُوكم بعضهم وسُجنوا. كما واصلت السلطات محاكمة وسجن أشخاص وُجهت لهم هذه التهمة فيما يتصل بمظاهرات وقعت في أعوام سابقة.

ففي 18 فبراير/شباط 2017، قُبض على الناشط البحريني **نادر عبد الإمام**، واقتيد إلى سجن جو، وذلك بعد أن أيدت محكمة استئناف الحكم الصادر ضده، في إبريل/نيسان 2016، بالحبس ستة أشهر بتهمة "المشاركة في تجمع مخالف للقانون"، و"تحريض الجمهور على المشاركة في تجمع غير مشروع في المنامة"، وذلك في تغريدة على موقع "تويتر" في عام 2013. وقد أُفرج عنه يوم 30 يونيو/حزيران 2017 بعد أن قضى مدة حكمه.

نادر عبد الإمام *Private*©

ويقع على عاتق البحرين واجب تعزيز الحق في التجمع السلمي، الذي تكفله المادة 21 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية". وقد أوضح "مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في التجمع السلمي" أن هذا يعني "وجود قرينة لصالح التجمعات السلمية. وينبغي افتراض قانونية التجمعات السلمية، رهناً بالقيود الجائزة المحددة في المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".[56] ويجب أن تكون هذه القيود ضرورية ومتناسبة، أي أنه لابد أن تكون هناك حاجة اجتماعية ملحَّة، من أجل تحقيق غاية مشروعة (الحفاظ على الأمن الوطني، أو السلامة العامة، أو الأمن العام، أو حماية الصحة والآداب العامة، أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم). ويجب أن تكون الوسائل المعتمدة في هذه القيود هي الأقل تدخلاً من بين الوسائل التي يمكن أن تحقق الهدف المشروع الذي تسعى إليه السلطات. ومن ثم، فإن قرارات حظر التجمعات السلمية إلى أجل غير مسمى في مدن بأكملها لا تُعتبر متناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، أشار "المقرر الخاص" إلى أن "حرية التجمع السلمي هي حق لا امتياز، وبالتالي ينبغي ألا تكون ممارسته رهناً بموافقة مُسبقة من السلطات. ويمكن للسلطات الحكومية أن تضع نظاماً للإشعار المُسبق هدفه أن يتيح لها فرصة تيسير ممارسة هذا الحق، واتخاذ تدابير لحماية السلامة العامة و/أو النظام العام وحماية حقوق الآخرين وحرياتهم".[57] وأخيراً، فإن الحق في التجمع السلمي ينبغي أن يحظى بالحماية، حيث يؤكد المقرر الخاص على أنه "حق لكل شخصٍ يشارك في تجمع ما. وأعمال العنف أو المخالفات المتفرقة التي يرتكبها البعض لا ينبغي أن تُنسب إلى الآخرين الذين تظل نواياهم وسلوكياتهم سلمية بطبيعتها".[58]

وخلال الفترة من أغسطس/آب إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2016، استُدعي عشرات المتظاهرين السلميين بالإضافة إلى ما لا يقل عن 70 من رجال الدين الشيعة للتحقيق معهم بخصوص مظاهرات في قرية الدراز، واستُدعي بعضهم عدة مرات. ووُجهت إلى أغلب رجال الدين تهمة المشاركة في "تجمع مخالف للقانون"، بينما وُجهت إلى آخرين تهمة "التحريض على كراهية النظام". وأُحيل ما لا

---

[56] مجلس حقوق الإنسان، "التقرير المشترك للمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو موجزة أو تعسفاً بشأن الإدارة السليمة للتجمعات"، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/31/66، الفقرة 18. مُتاح على الرابط:

http://freeassembly.net/wp-content/uploads/2016/02/A.HRC_.31.66_A.pdf

[57] وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/31/66، الفقرة 21.

[58] وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/31/66، الفقرة 20.

يقل عن 20 من رجال الدين للمحاكمة، وحُكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين سنة وسنتين بتهمة المشاركة في "تجمع مخالف للقانون".[59]

ففي 14 أغسطس/آب 2016، استُدعي **د. طه الدرازي**، وهو جراح أعصاب ومن أعضاء "مرصد البحرين لحقوق الإنسان"، مع 12 رجلاً آخرين وخمس سيدات، ووُجهت له تهمة المشاركة في "تجمع مخالف للقانون" في الدراز في يوليو/تموز 2016. وقد أُفرج عنه بعد 10 أيام على ذمة المحاكمة. وفي فبراير/شباط 2017، حُكم عليه بالحبس ستة أشهر، وخُفف الحكم إلى الحبس ثلاثة أشهر، في 24 مايو/أيار 2017، وهو اليوم الذي اقتيد فيه إلى سجن جو لتنفيذ الحكم. وقد اعتبرته منظمة العفو الدولية من سجناء الرأي.

ومُنع طه الدرازي وزوجته من السفر خارج البحرين، في يونيو/حزيران 2016، واستُدعي للتحقيق، ووُجهت له تهم مع عدد آخر من المدافعين عن حقوق الإنسان، في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 وإبريل/نيسان 2017.[60]

2.5 قمع المظاهرات بشكل عنيف

اندلعت مظاهرات في قرية الدراز وفي عدة قرى أخرى. وتصاعدت المواجهات والمصادمات بين قوات الشرطة والأمن، بما في ذلك أفراد "جهاز الأمن الوطني"، والمتظاهرين في مطلع عام 2017. وتشير تقديرات منظمة العفو الدولية إلى أن القوة المفرطة والتعسفية قد استُخدمت لتفريق المتظاهرين، مما أسفر عن مقتل ستة أشخاص، بينهم طفل، وإصابة مئات آخرين. وتعرض بعض الصحفيين والمصورين الذين كانوا يحاولون تغطية المظاهرات للقبض عليهم أو للإصابة.

المعايير الدولية للعمل الشُرطي

تقضي المعايير الدولية للعمل الشُرطي بأنه لا يجوز تصويب عبوات الغاز المسيل للدموع مباشرة على أي شخص، ويجب عدم استخدامها إلا إذا وصل العنف إلى مستوى يعجز معه الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون عن احتواء التهديد بالاقتصار على الاستهداف المباشر للأشخاص الذين يمارسون العنف.

وتنطوي البنادق التي تطلق عيارات الخرطوش على مخاطر كبيرة في إلحاق إصابات جسيمة، بما في ذلك عاهات مستديمة في العين، ومن ثم يجب أن يُحظر استخدامها في عمليات إنفاذ القانون.

ولا يجوز استخدام الأسلحة النارية إلا باعتبارها الملاذ الأخير، وعندما تكون ضرورية تماماً لحماية الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون أو الآخرين من خطر محدّق يهدد بالموت أو بإصابة خطيرة. وتستند "مدونة سلوك رجال الشرطة" البحرينية إلى هذه المعايير الدولية، ومع ذلك وقعت وفيات وإصابات بشكل غير مشروع نتيجة استخدام الأسلحة النارية والأسلحة والمعدات غير المميتة من جانب الشرطة وغيرها من قوات الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الشرطة استخدام الغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين في أماكن مغلقة، بما في ذلك منازل الأشخاص، مما يؤدي إلى خطر الإصابة باختناق، كما تسبب ذلك في حدوث إصابات جسيمة من جراء إطلاق عبوات الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين مباشرة ومن مسافة قريبة.

---

[59] منظمة العفو الدولية، "البحرين: ضعوا حداً للقمع المتزايد للمنتقدين السلميين" (رقم الوثيقة: MDE 11/4749/2016).

[60] انظر القسم 4-2 من التقرير الحالي.

1.2.5 المصادمات العنيفة في يناير/كانون الثاني 2017

مسلحون في قرية الدراز يُعتقد أنهم من أفراد "جهاز الأمن الوطني"، 26 يناير/كانون الثاني 2017 *© Private*

أدى إعدام ثلاثة رجال، في 15 يناير/كانون الثاني 2017، إلى اندلاع مظاهرات في أكثر من 20 قرية في شتى أنحاء البحرين، شارك فيها مئات الأشخاص. وكانت بعض المظاهرات سلمية، بينما تحول البعض الآخر إلى مظاهرات عنيفة. ولجأت قوات الأمن إلى استخدام عبوات الغاز المسيل للدموع وعيارات الخرطوش ضد المتظاهرين، واستخدمت في بعض الحالات قذائف غير مميتة وذخيرة حية، مما أسفر عن إصابة عشرات المتظاهرين. كما قبضت قوات الأمن على كثيرين آخرين. واندلعت أكبر المظاهرات في قرة سنابس والدراز وسترة والدية، وأعقبتها مظاهرات أصغر في 19 قرية أخرى. وذكر شاهد عيان لمنظمة العفو الدولية أن الضباط حذَّروا المتظاهرين في قرية سنابس، يوم 15 يناير/كانون الثاني 2017، قائلين إن المتظاهرين "سوف يُعدمون مثل الرجال الثلاثة".[61] وقال شهود عيان إنهم رأوا في اليوم التالي ضباط أمن في سنابس يطلقون عبوات الغاز المسيل للدموع مباشرةً على المتظاهرين، مما تسبب في وقوع إصابات. وفي 18 يناير/كانون الثاني 2017، اندفعت سيارتان مدرعتان مباشرةً صوب مظاهرة في سنابس، وتوقفت على مسافة قريبة جداً من المتظاهرين، ولم تقع أية إصابات.[62]

وقد شاهدت منظمة العفو الدولية لقطات بالفيديو لرجال مسلحين يرتدون أقنعة سوداء ويطلقون عيارات من بنادق نصف آلية طراز "بينيلي"، وذلك خلال المصادمات في قرية الدراز يوم 26 يناير/كانون الثاني 2017. وليس واضحاً ما إذا كانوا يطلقون ذخيرة حية أم قذائف غير مميتة للسيطرة على الشغب. وأمكن للمنظمة أن ترى في اللقطات أشخاصاً آخرين ملثَّمين يحملون مسدسات نصف آلية وشخص آخر يحمل سلاحاً للدفاع عن النفس من طراز "إم بي 7". وليس واضحاً الجهة التي يتبعها هؤلاء المسلحون، ولكن يُحتمل أن يكونوا من أفراد "جهاز الأمن الداخلي"، وذلك وفقاً لأولئك الذين أجرت المنظمة مقابلات معهم.

جنازة مصطفى حمدان في قرية كرباباد، 25 مارس/آذار 2017 *© SIPA USA/PA Images*

وفي صباح ذلك اليوم، أُصيب **مصطفى حمدان**، البالغ من العمر 18 عاماً، بطلقة في مؤخرة رأسه في قرية الدراز. وروى شاهد عيان لمنظمة العفو الدولية ما حدث آنذاك، قائلاً:

"في حوالي الساعة الثانية والنصف فجراً، وصلت 12 سيارة مدنية بالقرب من المكان الذي كان يجلس فيه أخوتنا بجانب صندوق الكهرباء، الذي يقع في ميدان خلف منزل الشيخ

[61] مقابلة مع شاهد العيان، عبر إحدى شبكات التواصل على الإنترنت، 15 يناير/كانون الثاني 2017.

[62] تحققت منظمة العفو الدولية من لقطات بالفيديو لهذه الواقعة، التُقطت يوم 18 يناير/كانون الثاني 2017 في قرية سنابس.

عيسى قاسم. وبمجرد نزولهم من السيارات، بدأوا في الهجوم [على الأخوة]. فرَّ الشبان، وقُبض على أربعة منهم، وراح [المسلحون] يركضون خلف أولئك الذين فرُّوا. كانت هناك صرخات وأصوات عيارات أُطلقت على الفارين. وقد مضى مصطفى وآخرون في الاتجاه المعاكس للاتجاه الذي جرى فيه الفارون. ثم سمعنا صوت طلقة. كانوا [المسلحون] بجوار صندوق الكهرباء، وكان مصطفى عند آخر منزل في وسط الميدان. مرت الطلقة وأصابته في رأسه من الخلف. لم يكن يواجههم [المسلحين]. كانت الإصابة من الخلف قرب الأذن. سقط على وجه وراح ينزف. رأيت آثار الدم من المكان الذي سقط فيه وحتى منزل أولئك الذين حاولوا إنقاذه".[63]

سيارة مدرَّعة تندفع نحو المتظاهرين، 12 فبراير/شباط 2017 *Private* ©

وقد نُقل مصطفى حمدان إلى مجمع السلمانية الطبي، حيث تُوفي يوم 24 مارس/آذار 2017.[64] وكانت النيابة العامة قد صرحت، يوم 31 يناير/كانون الثاني 2017، أنها تجري تحقيقاً في ملابسات إصابة مصطفى حمدان في رأسه، ولكن لم تُعلن أية نتائج بهذا الخصوص حتى الآن.

ولم يكن استخدام العنف خلال هذه المصادمات مقصوراً على أفراد قوات الأمن. فقد أُلقيت عبوات مولوتوف على قوات الأمن، وأُحرقت إطارات سيارات، وأُشعلت النيران في أحد مباني البلدية في المحافظة الشمالية. وقد أُصيب اثنان على الأقل من أفراد الأمن خلال المصادمات. وأُطلقت النار على أحد أفراد الشرطة في قرية بني جمرة، يوم 14 يناير/كانون الثاني 2017، وتُوفي لاحقاً. كما قُتل أحد أفراد الشرطة، وهو خارج الخدمة، إثر إطلاق النار عليه في منطقة بلاد القديم، يوم 29 يناير/كانون الثاني 2017. وكان شُرطي آخر قد لقى مصرعه، يوم 1 يناير/كانون الثاني 2017، أثناء هروب عدة سجناء من سجن جو.

2.2.5 استخدام القوة المفرطة خلال مظاهرات فبراير/شباط ومارس/آذار 2017

في مساء يوم 12 فبراير/شباط 2017، خرج مئات المتظاهرين إلى الشوارع في عدة قرى احتجاجاً على قرار السلطات بمنع إقامة مراسم تشييع جنازات ثلاثة أشخاص قُتلوا على أيدي قوات خفر السواحل، يوم 9 فبراير/شباط 2017، بعد أن كانوا قد هربوا من سجن جو يوم 1 يناير/كانون الثاني 2017. وظلت بعض المظاهرات سلمية، بينما تحول البعض الآخر إلى مظاهرات عنيفة. وقد حصلت منظمة العفو الدولية من بعض الشهود والمدافعين عن حقوق الإنسان على تفاصيل وصور للإصابات الناجمة عن عيارات الخرطوش التي أُطلقت على المتظاهرين في الظهر والأذن والقدم والساق. وفي قرية سترة، صُورت لقطات بالفيديو لسيارة مصفحة ضخمة وهي تندفع باتجاه المتظاهرين، وكانت على ما يبدو تلقي عبوات الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين مباشرةً، مما أدى إلى وقوع إصابات.[65] وبعد ذلك، اصطدمت سيارة مصفحة بجسم متفجر.

وردَّ أفراد الأمن على المتظاهرين المشاركين في تشييع جنازة مصطفى حمدان في قرية كرباباد، يوم 25 مارس/آذار 2017، بإطلاق عيارات الخرطوش، وإلقاء كميات هائلة من الغاز المسيل للدموع من مركبات مدرعة حاملة للأفراد.

---

[63] مقابلة مع شاهد العيان، عبر إحدى شبكات التواصل على الإنترنت، 27 يناير/كانون الثاني 2017.

[64] تحققت منظمة العفو الدولية من لقطات فيديو التُقطت في قرية الدراز حوالي الساعة الرابعة أو الخامسة فجر يوم 26 يناير/كانون الثاني 2017، ويظهر فيها شخص يركض ثم يسقط على الأرض.

[65] موقع "يوتيوب"، ثورة البحرين، "مصفحات تعترض مئات المحتجين في سترة واندلاع اشتباكات عنيفة وفاءً لشهداء المقاومة، 2017/2/12"، 12 فبراير/شباط 2017. مُتاح على الرابط:
www.youtube.com/watch?v=kyNV1m_94TE&feature=youtu.be

وقد أُصيب المصور الصحفي **مازن مهدي**، الذي كان يغطي الجنازة، إثر ارتطام إحدى عبوات الغاز المسيل للدموع برأسه. وقال شاهد عيان لمنظمة العفو الدولية إنه رأى العبوة تُلقى مباشرة على مازن مهدي من فتحة صغيرة في النافذة الأمامية للمقعد المجاور لمقعد السائق في سيارة مصفحة ضخمة كانت على بعد 150 متراً من مازن مهدي وفي مواجهته. وكان مازن مهدي، لدى تعرضه للاعتداء، يقف على يسار المتظاهرين بجوار مصور آخر، ويحمل كاميرات ويرتدي سترة الصحفيين الواضحة للعيان.

↑ متظاهر أُصيب في رأسه في قرية الدراز، 23 مايو/أيار 2017 *Private* ©

3.2.5 حملة القمع العنيفة في قرية الدراز في مايو/أيار 2017

في 23 مايو/أيار 2017، أي بعد يومين من الحكم على الشيخ عيسى قاسم بالسجن لمدة سنة، فرضت قوات الأمن، المعزَّزة بمئات السيارات المصفحة والسيارات المدرعة الحاملة للأفراد، حصاراً على قرية الدراز، واعتدت على المتظاهرين بعنف، مما أسفر عن مصرع أربعة أشخاص وطفل، وإصابة مئات آخرين، والقبض على 286 شخصاً. كما أُصيب 31 من أفراد الشرطة. وجاءت مداهمة القرية بعد أن نُظم اعتصام مستمر خارج منزل الشيخ عيسى قاسم منذ يونيو/حزيران 2016.[66]

وقالت شاهدة عيان لمنظمة العفو الدولية إنها شاهدت مئات من سيارات الأمن التابعة لوزارة الداخلية، وحوالي 20 من سيارات "جهاز الأمن العام" تتجه نحو منزل الشيخ عيسى قاسم. وفي حوالي الساعة السابعة صباحاً، خرج مئات الأشخاص في مسيرة سلمية، ثم اعتدت قوات الأمن على المتظاهرين وأعقب ذلك اندلاع مصادمات. وأفادت الأنباء أن قوات الأمن أطلقت النار على من كانوا يحاولون الخروج من القرية. وذكر شهود عيان لمنظمة العفو الدولية أنهم رأوا أربع طائرات مروحية فوق الدراز كانت تلقي عبوات الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين. وقالت شاهدة عيان إنها لم تشاهد من قبل هذه الكمية الهائلة من عبوات الغاز المسيل للدموع. وقال شهود آخرون إن طائرات مروحية كانت تلقي عبوات الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين في قرية بني جمرة المجاورة، وأن بعض المتظاهرين في هذه القرية أُصيبوا بعيارات الخرطوش. وقد شهد ذلك اليوم مظاهرات في سبع قرى أخرى على الأقل. وفي حوالي الساعة الواحدة إلا الثلث ظهراً، فرض أفراد الأمن طوقاً على منزل الشيخ عيسى قاسم والمنازل المجاورة، وألقوا عبوات الغاز المسيل للدموع إلى داخل المنزل ثم داهموه. وأقيم سياج بالأسلاك الشائكة حول المنزل، وقُبض على 50 شخصاً، حسبما ذكرت وزارة الداخلية.

وقد شاهدت منظمة العفو الدولية صوراً تُظهر عدداً من المتظاهرين الذين أُصيبوا بجروح، كانت ناجمة، فيما يبدو، عن عيارات خرطوش، وكان بعضهم ينزفون من جروح في الرأس. كما تحققت المنظمة من لقطات بالفيديو صُورت بالقرب من منزل الشيخ عيسى قاسم، يوم 23 مايو/أيار 2017، ويظهر فيها أحد أفراد "قيادة قوة الأمن الخاصة" وهو يسدد لكمة لمتظاهر سلمي في وجهه ثم يدفعه ويطرحه أرضاً، ثم يلكم متظاهراً سلمياً آخر بجواره ويدفعه ويطرحه أرضاً أيضاً. وهناك لقطات أخرى تم التحقق منها صُورت قرب منزل الشيخ عيسى قاسم في اليوم نفسه، ويظهر فيها متظاهر يواجه بشكل سلمي أفراد "قيادة قوة الأمن الخاصة" بينما يضربه أحد أفراد هذه القوة بهراوته على ذراعه اليمنى، ويصفعه فرد آخر على وجهه، ويضربه ثالث بكوعه، ويضربه رابع بدرعه.[67]

---

[66] انظر القسم التالي بعنوان: " قرية الدراز: استخدام القوة المفرطة، والقيود التعسفية على الحق في حرية التجمع وحرية التنقل وحرية تداول المعلومات".

[67] موقع "يوتيوب"، أبناء القائد، "مجزرة الدراز: شرطة البحرين تعتدي بالضرب على رجل مسن أعزل-23 مايو 2017"، 6 يونيو/حزيران 2017. مُتاح على الرابط:

وقد تحققت منظمة العفو الدولية من تاريخ ومكان لقطات صُورت في ذلك اليوم، ويظهر فيها أحد أفراد الأمن في الدراز وهو يحمل رشاشاً عيار 9 مليمتر من طراز "هيكلر أند كوخ إم بي 5"، وأفراد آخرون يحملون بنادق خرطوش، وتعرَّف خبير الأسلحة في المنظمة على أنواع هذه الأسلحة. كما تحققت المنظمة من تاريخ ومكان لقطات أخرى تُظهر أحد أفراد الأمن وهو يحمل سلاحاً نارياً أثناء مداهمة منزل في الدراز.

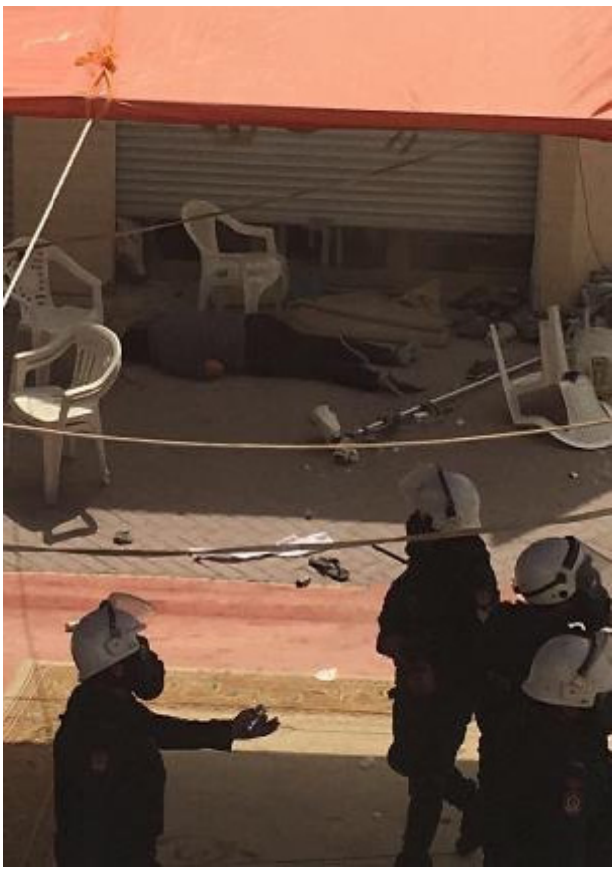

أفراد من "قيادة قوة الأمن الخاصة" يسيرون بجانب شخص ملقى بلا حراك في قرية الدراز، 23 مايو/أيار 2017 *Private*©

وفي ذلك اليوم، قُتل على أيدي قوات الأمن كل من **محمد كاظم محسن زين الدين**، و**محمد علي إبراهيم أحمد الساري**، و**أحمد جميل أحمد محمد العصفور**، و**أحمد حسن محمد حمدان**، و**محمد عبد النبي العكري**، البالغ من العمر 17 عاماً. وقد تُوفي محمد كاظم زين الدين من جراء إصابات في الرأس نجمت عن عيارات خرطوش. وذكر أحد المصادر أنه ربما كان يحاول منع قوات الأمن من دخول منزل الشيخ عيسى قاسم عندما أُطلقت النار عليه. وقد تحققت منظمة العفو الدولية من لقطات بالفيديو صُورت يوم 23 مايو/أيار 2017 بالقرب من منزل الشيخ عيسى قاسم، ويظهر فيها شخصٌ مُلقى على وجهه على الأرض بينما يسير ما لا يقل عن 20 من أفراد "قيادة قوة الأمن الخاصة" بجوار الشخص المُلقى بلا حراك، ويذهب أحدهم ليلتقط شيئاً من الأرض على بعد حوالي متر من الجثمان.[68] ويظهر في اللقطات نفسها شخصٌ آخر مُلقى على الأرض بلا حراك والدماء على قميصه، بينما يسير عدد من أفراد "قيادة قوة الأمن الخاصة" بجواره. ولا تظهر أية أسلحة بالقرب من الجثمانين. وتدرك منظمة العفو الدولية أن هذين الاثنين كانا ضمن الخمسة الذين لقوا مصرعهم في ذلك اليوم.

وعلمت منظمة العفو الدولية من أشخاص كانوا موجودين في ذلك اليوم أن أولئك الذين أُصيبوا بجروح بسيطة لم يذهبوا للمستشفى خشية القبض عليهم بتهمة المشاركة في "تجمع مخالف للقانون"، وفضلوا بدلاً من ذلك تلقي المساعدة من متطوعين مدربين على الإسعافات الأولية.

وتقرُّ منظمة العفو الدولية تماماً بأن من واجب السلطات البحرينية الحفاظ على سلامة الجمهور وضمان النظام العام، كما تقرُّ بالتحديات التي تواجهها فيما يتعلق بالتعامل الشُرطي في مثل هذه الأحوال التي تتسم بوجود اضطرابات، ومواجهات تنطوي على العنف. إلا إنه يتعين على الموظفين البحرينيين المكلفين بإنفاذ القانون في كل الأوقات، بما في ذلك حالات التعامل الشُرطي مع المظاهرات، أن يتقيدوا بالمعايير الدولية الخاصة بالعمل الشُرطي، والتي تنظم استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، وتضمن احترام الحق في الحياة، وأمن الأشخاص.

---

www.youtube.com/watch?v=xRgzZ2KgdXc&feature=youtu.be

[68] موقع "يوتيوب"، ثورة البحرين، "البحرين: مجزرة الدراز 2017/5/23"، 24 مايو/أيار 2017. مُتاح على الرابط:
www.youtube.com/watch?v=iD2z9v3uNjA&feature=youtu.be

وتجدر الإشارة إلى أنه بمجرد حدوث التجمع، لا يفقد الأفراد حقهم في حرية التجمع عندما تقع أعمال عنف متفرقة أو معزولة في الحشد. ففي مثل هذه الحالة، يجب على الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون العمل على حماية المتظاهرين السلميين، وليس استخدام أعمال العنف التي ترتكبها قلة كذريعة لتقييد أو تعطيل حقوق الأغلبية.[69]

قرية الدراز: استخدام القوة المفرطة، والقيود التعسفية على الحق في حرية التجمع وحرية التنقل وحرية تداول المعلومات

خلال الفترة من 20 يونيو/حزيران 2016 إلى 23 مايو/أيار 2017، نُظم اعتصام سلمي مستمر خارج منزل الشيخ عيسى قاسم في قرية الدراز، احتجاجاً على إسقاط الجنسية عنه بشكل تعسفي ثم محاكمته. ورداً على ذلك، حذَّرت وزارة الداخلية من أنه "سيتم اتخاذ إجراءات قانونية".[70] وخلال الفترة نفسها، أُغلقت جميع الطرق المؤدية إلى داخل الدراز، باستثناء طريقين أُقيمت عليهما نقاط تفتيش، وبذلك تم التحكم في دخول القرية والخروج منها. وكان الأشخاص الذين لا يحملون بطاقات هوية تبين أنهم من سكان الدراز يُمنعون من دخول القرية، بما في ذلك من يرغبون في زيارة أهاليهم أو أداء الصلوات هناك. وكان يتعين على التلاميذ الذين يستقلون الحافلات المدرسية إلى الدراز أن ينزلوا من الحافلات خارج الدراز ثم يسيرون إلى مدارسهم في القرية. وطوال شهر، على الأقل، في نهاية عام 2016، حصلت منظمة العفو الدولية على معلومات تشير إلى أنه لم يكن يُسمح لشركات المياه بإدخال مياه الشرب أو المواد الغذائية إلى المحال داخل القرية، وكان يتعين على أصحاب المحال الذهاب إلى ضواحي القرية لتسلم حصصهم من هذه المواد. وكانت خدمة الإنترنت تُعطل كل يوم في الفترة من الساعة السادسة والنصف أو السابعة مساءً وحتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، وهي الفترة التي تتم فيها المظاهرات عادةً. وقد توصلت منظمة "بحرين ووتش" (مراقبة البحرين)، وهي منظمة غير حكومية، إلى أن اثنتين من الشركات البحرينية التي تقدم خدمة الإنترنت، وهما شركة "بتلكو" وشركة "زين"، قد عطلتا شبكات الجيل الرابع والجيل الثالث الخاصة بهما في الدراز، كما أغلقتا خدمات الإنترنت عبر الهاتف النقال على شبكات الجيل الثاني، وأن شركة "بتلكو" كانت تتعمد تعطيل الاتصال بالإنترنت عبر الخط الثابت في الدراز من الساعة السابعة مساء حتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل كل ليلة.[71] ولما كان تعطيل خدمة الإنترنت يتطلب التنسيق بين عدة شركات للاتصالات، فإن منظمة "بحرين ووتش" تعتقد أن ذلك التعطيل ربما كان بناءً على أمر بفرض قيود على الخدمة أصدرته الحكومة البحرينية.[72] وذكر بعض المقيمين في الدراز أن وقف خدمة الإنترنت لم يُرفع يوم 23 مايو/أيار 2017، عندما أُعيد فتح الطرق، وأن الخدمة لا تزال تُعطل من الساعة السادسة والنصف مساءً إلى الواحدة بعد منتصف الليل حتى وقت كتابة التقرير الحالي.

واتسمت هذه القيود على الحق في حرية التنقل وحرية تداول المعلومات بأنها غير متناسبة، وذات طابع عقابي، على جميع السكان في الدراز، وعلى كل من يرغبون في السفر إلى هناك.

ولجأ أفراد قوات الأمن، بما في ذلك أفراد "جهاز الأمن الوطني حسبما ورد، إلى استخدام القوة المفرطة والتعسفية خلال

---

[69] مجلس حقوق الإنسان، "تقرير المقرر الخاص المعني بالإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً"، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/17/28، (2011)، الفقرة 42.

[70] موقع "تويتر"، وزارة الداخلية، 20 يونيو/حزيران 2017. مُتاح على الرابط:
twitter.com/moi_bahrain/status/744904710264590336

[71] بحرين ووتش، "حان الوقت لبعض مشاكل الإنترنت في الدراز: الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت في البحرين توقف خدمة الإنترنت في القرية التي تشهد مظاهرات"، 3 أغسطس/آب 2016. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:
bahrainwatch.org/blog/2016/08/03/bahrain-internet-curfew/

[72] بحرين ووتش، إغلاق خدمة الإنترنت يكلّف السكان [في الدراز] أكثر من 100 ألف دينار (حوالي 265 ألف دولار أمريكي)، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:
bahrainwatch.org/blog/2016/11/10/duraz-internet-shutdown-has-cost-residents-more-than-100000-bahraini-dinars-about-265000-usd/

المصادمات مع المتظاهرين في القرية، في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مايو/أيار 2017، مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وطفل وإصابة مئات آخرين في القرية. وقد استُخدمت كميات ضخمة من عبوات الغاز المسيل للدموع في الدراز خلال تلك الفترة، وأُلقي بعضها داخل إحدى المدارس. فقد تحققت منظمة العفو الدولية من صور لإلقاء عبوات الغاز المسيل إلى داخل مدرسة الدراز الإعدادية للبنين، حوالي الساعة الثانية عشرة ظهراً يوم 4 إبريل/نيسان 2017.[73]

وبعد يوم 23 مايو/أيار 2017، أُعيد فتح الطرق وسُمح بالسفر من قرية الدراز وإليها. ومع ذلك، دخلت قوات الأمن، في عشرات السيارات المدرَّعة، قرية الدراز يوم 18 يونيو/حزيران 2017، وأقامت في تلك الليلة نقاط تفتيش عند جميع مداخل القرية، وفي بعض المواقع الأخرى داخل القرية. وفي مساء ذلك اليوم، أدى تفجير قنبلة إلى مقتل أحد أفرد الشرطة، وإصابة شرطيين آخرين. ويُسمح حالياً للأشخاص بدخول قرية الدراز والخروج منها، ولكن أحد سكان القرية قال لمنظمة العفو الدولية إن أي شخص قد يتعرض للإيقاف وتفتيش سيارته، وخاصة الشبان. وقد دأب أفراد الأمن منذ ذلك الحين على تنفيذ مداهمات للمنازل والقبض على عشرات المقيمين في القرية، وخاصة الشبان.

[73] موقع "يوتيوب"، تليفزيون مرآة البحرين، "فيديو: مدرَّعة تابعة لوزارة الداخلية تلقي قنابل غاز داخل مدرسة #الدراز الإعدادية #حصار_الدراز# البحرين"، 4 إبريل/نيسان 2017. مُتاح على الرابط:
www.youtube.com/watch?v=vJXFQEYd5Vk

6. تفكيك المعارضة السياسية

"الآن فقط أصبح لدى الدولة ما يكفي من الثقة في عدم وجود أي رد فعل لقمعها، فانطلقت لتجريم جميع أشكال المعارضة بشكل كامل".

علي الأسود، النائب السابق في مجلس النواب (البرلمان) البحريني عن جمعية "الوفاق"، متحدثاً إلى منظمة العفو الدولية، في يونيو/حزيران 2017

1.6 القمع وأوامر الحظر على جماعات المعارضة

لطالما استهدفت السلطات البحرينية الجماعات السياسية المعارضة وقادتها وأعضاءها، إلا إنها لم تُقدم على حل أكبر جمعية معارضة، وهي جمعية "الوفاق"، إلا في يونيو/حزيران 2016.[74]

فمنذ عام 2014، أصبح لوزير العدل، بموجب "القانون بشأن الجمعيات السياسية"، صلاحية إقامة دعوى قضائية يطلب فيها وقف نشاط أية جمعية سياسية لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر، كما يجوز له، في حالة ارتكاب الجمعية "مخالفة جسيمة" أن يقيم دعوى لحل الجمعية. إلا إن القانون لم يحدد الأمور التي تشكل "مخالفة جسيمة"، مما جعل هذا النص مبهماً.

وبالإضافة إلى ذلك، أُدخل تعديل على القانون، في يونيو/حزيران 2016، حظر على أعضاء أية جمعية سياسية وعلى قادتها "اعتلاء المنبر الديني أو الاشتغال بالوعظ والإرشاد والخطابة". وتُمثل هذه القيود انتهاكاً للحق في حرية تكوين الجمعيات، كما أنها تُعد مخالفة لالتزامات البحرين الدولية بموجب المادة 22 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".

وفي 14 يونيو/حزيران 2016، أقام وزير العدل دعوى لحل جمعية "الوفاق" لمخالفتها أحكام "قانون الجمعيات السياسية". وبعد ساعتين، قضت المحكمة الإدارية العليا بوقف أنشطة جمعية "الوفاق" وإغلاق مكاتبها ومقرها الرئيسي ومصادرة أموالها وأصولها. وفي 21 يونيو/حزيران 2016، أُبلغ محامو "الوفاق" أن جلسة المحكمة المقبلة، التي كان مقرراً عقدها في أكتوبر/تشرين الأول، سوف تُعقد يوم 23 يونيو/حزيران 2016. وأخيراً، قضت المحكمة، في 17 يوليو/تموز 2016، بحل جمعية "الوفاق".

وقد جاء في حيثيات حكم المحكمة، الذي اطلعت عليه منظمة العفو الدولية، أن جمعية "الوفاق" "دأبت... على الطعن في شرعية دستور مملكة البحرين"، و"قامت بتأييد ممارسة العنف من خلال نشرها [على موقع "تويتر"] لصور إرهابيين يحملون أدوات حادة

[74] سبق لوزير العدل أن أقام عدة دعاوى قضائية ضد جمعيتي "الوفاق" و"وعد"، ثم أُسقطت لاحقاً.

باعتبارهم متظاهرين سلميين"، كما "تضامنت" مع أمينها العام **الشيخ علي سلمان**.[75] وأضافت المحكمة في حيثياتها أن جمعية الوفاق "قامت باستدعاء التدخل الخارجي في العديد من مواقفها"، كما "جعلت... من دور العبادة منابر سياسية". وأشارت المحكمة أيضاً إلى دعوة جمعية "الوفاق" إلى المقاطعة الشاملة، في يناير/كانون الثاني 2015، احتجاجاً على بدء محاكمة الشيخ علي سلمان.[76]

↑ مقر "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية" *Amnesty International*©

وفي 30 أغسطس/آب 2016، تقدمت جمعية "الوفاق" بطعن في حكم الحل أمام محكمة الاستئناف العليا المدنية، التي رفضت الدعوى. ثم أقامت الجمعية دعوى أخيرة للطعن في قرار الحل أمام محكمة التمييز، التي قضت في 6 فبراير/شباط 2017 بتأييد الحكم الأصلي بحل الجمعية.

والملاحظ أن تشجيع المظاهرات السلمية، والدعوة للمقاطعة، والتعبير عن التضامن مع الأمين العام لجمعية "الوفاق"، الذي تعتبره منظمة العفو الدولية من سجناء الرأي، والانتقاد السلمي للسلطات البحرينية ولشرعيتها الدستورية، والدعوة إلى تدخل المجتمع الدولي، واستخدام المنابر الدينية لتوجيه رسائل سياسية، تُعتبر جميعها أشكالاً مشروعة لحرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات. ولم تقدم المحكمة في حيثيات حكمها أسباباً واضحة تؤيد ما ذهبت إليه من أن التعليقات المعنية على موقع "تويتر"، والتي نُشرت في 12 و14 فبراير/شباط 2015، واطلعت عليها منظمة العفو الدولية، كانت تنطوي على "تأييد" العنف أو التحريض عليه.

وفي 6 مارس/آذار 2017، أقامت وزارة العدل دعوى قضائية ضد جمعية "وعد"، وهي جمعية علمانية معارضة، لمخالفتها أحكام "قانون الجمعيات السياسية". وتضمنت لائحة الدعوى إلى المحكمة، والتي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية، اتهامات لجمعية "وعد" بأنها عملت على "تحبيذ العنف وتأييد الإرهاب والتحريض على تحسين الجرائم والخروج على الشرعية"، وذلك بسبب تصريحات سلمية أدلت بها منذ عام 2002. كما اتُهمت الجمعية بأنها دأبت على "التشكيك في الشرعية الدستورية" للنظام، و"جنحت على نحو ممنهج إلى الطعن في شرعية الدستور والتحريض على عدم احترامه"، و"الطعن في أساس مبدأ سيادة القانون". وجاء اتهام وزارة العدل لجمعية "وعد" "بتحبيذ الإرهاب والتحريض عليه" بعد أن أدانت الجمعية إعدام ثلاثة أشخاص، في 15 يناير/كانون الثاني 2017، ووصفتهم بأنهم "شهداء"، كما استخدمت الوصف نفسه في الإشارة إلى أشخاص تُوفوا أو قُتلوا على أيدي قوات الأمن في فبراير/شباط 2017. كما أشارت الوزارة في لائحة الدعوى إلى أن جمعية "وعد" انتخبت **إبراهيم شريف**، وهو سجين رأي سابق، عضواً في لجنتها المركزية، بالرغم من فقدانه "حقوقه المدنية والسياسية" منذ أن وُجهت له تهم في عام 2011، واتهمت الجمعية أيضاً بتأييد جمعية "الوفاق" وأمينها العام.

وفي 31 مايو/أيار 2017، قضت المحكمة الإدارية العليا بحل جمعية "وعد" وتصفية أموالها. وحاصرت قوات الأمن مقر الجمعية الرئيسي في مساء اليوم نفسه لمنع الأعضاء من الدخول. وقد تقدمت جمعية "وعد" بدعوى للطعن في الحكم، ومن المقرر أن يُنظر أمام محكمة الاستئناف العليا المدنية، يوم 11 أكتوبر/تشرين الأول 2017.[77]

---

[75] تحتفظ منظمة العفو الدولية بنسخة من حيثيات حكم المحكمة.

[76] منظمة العفو الدولية، "السلطات البحرينية تصعّد اعتداءاتها على حقوق الإنسان بحلّ جمعية سياسية قيادية"، (رقم الوثيقة: MDE 11/4484/2016).

[77] منظمة العفو الدولية، "البحرين تتجه إلى "القمع الشامل" لحقوق الإنسان مع حظر جمعية علمانية معارضة (بيان صحفي، 31 مايو/أيار 2017).

وتجدر الإشارة إلى أن زعماء جمعيتي "الوفاق" و"وعد" عبَّروا مراراً عن معارضتهم للعنف والتزامهم بالوسائل السلمية. كما وقعت الجمعيتان على "إعلان مبادئ اللاعنف" في عام 2012، ونددتا مراراً بالدعوات إلى العنف، وبأعمال العنف ضد قوات الأمن. ولم تقدم السلطات البحرينية أية أدلة ذات مصداقية تثبت ضلوع جمعيتي "الوفاق" و"وعد" في أية أعمال بخلاف أنهما حركتان للمعارضة السلمية. وترى منظمة العفو الدولية أنه لا أساس للتهم والادعاءات التي ساقتها وزارة العدل، وأن قرار حل جمعيتي "الوفاق" و"وعد" هو اعتداء على حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات.

2.6 سجن واستهداف زعماء وأعضاء المعارضة

"في كل مرة أسمع جرس الباب، أتوقع أن تكون الشرطة قد جاءت لتسليمي أمر استدعاء، أو أن سيارتي قد أُحرقت".

ناشط سياسي، طلب عدم ذكر اسمه، متحدثاً إلى منظمة العفو الدولية، في مايو/أيار 2017

↑ فاضل عباس مهدي محمد *Private* ©

دأبت السلطات البحرينية منذ زمن بعيد على الزج بزعماء الجمعيات المعارضة في السجن، مثلما حدث خلال حملة القمع الوحشية في عام 2011، والتي تعرض خلالها عدد من نشطاء المعارضة للقبض عليهم وتعذيبهم وسجنهم، ولا يزال بعضهم مسجونين في عداد سجناء الرأي. وقُبض على مزيد من الأشخاص في أعقاب مقاطعة جماعات المعارضة الرئيسية للانتخابات التشريعية والبلدية التي أُجريت في نوفمبر/تشرين الثاني 2014. فقد قُبض على الشيخ علي سلمان، الأمين العام لجمعية "الوفاق"، في ديسمبر/كانون الأول 2014، وقُبض على **فاضل عباس مهدي محمد**، الذي كان يشغل آنذاك منصب الأمين العام لجمعية "وعد"، في مارس/آذار 2015. ولا يزال الاثنان، اللذان تعتبرهما منظمة العفو الدولية من سجناء الرأي، وراء القضبان.[78] كما تعرض أعضاء قياديون آخرون في جمعيتي "الوفاق" و"وعد" لاستدعائهم بصورة متكررة للتحقيق، أو للقبض عليهم واحتجازهم.

فقد استُدعي **خليل المرزوق**، مساعد الأمين العام لجمعية "الوفاق"، للتحقيق معه يوم 7 أغسطس/آب 2016، حيث وُجهت له تهمة المشاركة في "تجمع مخالف للقانون في الدراز". وأُفرج عنه في اليوم نفسه بعد أن وقَّع على تعهد بأنه لن يشارك في أي تجمع.

[78] خُفف حكم السجن الصادر ضد فاضل عباس مهدي محمد إلى ثلاث سنوات، في أكتوبر/تشرين الأول 2016. انظر: منظمة العفو الدولية، "البحرين: معلومات إضافية: تخفيض مدة الحكم بسجن ناشط إلى ثلاثة أعوام: فاضل عباس مهدي محمد" (رقم الوثيقة: MDE 11/5063/2016)

وقد استُدعي مرة أخرى، في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، واتُّهم بالمشاركة في "تجمع مخالف للقانون في الدراز"، ولكن لم يُوجه له الاتهام رسمياً.

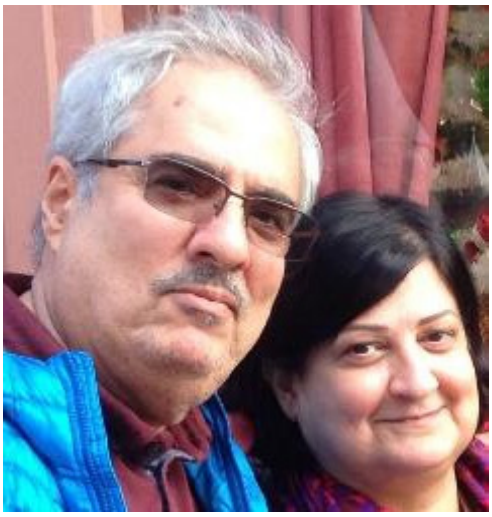

فريدة غلام وإبراهيم شريف *Private*©

وتعرض **إبراهيم شريف**، الأمين العام السابق لجمعية "وعد"، للسجن عدة مرات منذ عام 2011، وكان في عداد سجناء الرأي، كما استُدعي مراراً للتحقيق ووُجهت له تهم ومُنع من السفر. وقد ظل مسجوناً منذ مارس/آذار 2011 إلى أن أُفرج عنه في يونيو/حزيران 2015. ولم يكد يمر سوى شهر واحد حتى قُبض عليه مرة أخرى، بعد أن ألقى خطبة طالب فيها بالإصلاح السلمي، وظل مسجوناً حتى يوليو/تموز 2016. وقد وُجهت له تهم، في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، فيما يتصل بمقابلة أجراها مع وكالة "أسوشيتدبرس للأنباء"، ولكن القضية أُسقطت لاحقاً. وخضع إبراهيم شريف للتحقيق للمرة الثانية، في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، فيما يتصل بلقائه مع بعض العاملين في السفارة البريطانية بالبحرين. وفي 20 مارس/آذار 2017، خضع إبراهيم شريف للتحقيق مجدداً ووُجهت له تهمة "التحريض على كراهية النظام"، وذلك بسبب سلسلة من التعليقات على موقع "تويتر"، تضمن أحدها صورةً نشرتها منظمة العفو الدولية على شبكات التواصل الاجتماعي. ولم تتم بعد إحالة هذه القضية للمحاكمة.[79] وفي 24 إبريل/نيسان 2017، استُدعي إبراهيم شريف، مع زوجته **فريدة غلام**، نائبة الأمين العام لجمعية "وعد"، للتحقيق أمام نيابة الجرائم الإرهابية، ووُجهت إليهما تهمة المشاركة في "تجمع مخالف للقانون في الدراز"، وهي تهمة نفاها الاثنان.[80]

الشيخ علي سلمان *Private*©

وفي 30 مايو/أيار 2017، قضت محكمة الاستئناف بزيادة مدة الحكم الصادر ضد **الشيخ علي سلمان** بالسجن أربع سنوات إلى السجن تسع سنوات، بسبب خطب سلمية ألقاها بين عامي 2012 و2014. وبعد أن أمرت محكمة التمييز بإعادة نظر القضية، قضت محكمة الاستئناف مرة أخرى، في 12 ديسمبر/كانون الأول 2016، بتأييد حكم السجن تسع سنوات. وفي 3 إبريل/نيسان 2017، قضت محكمة التمييز بتخفيض مدة الحكم مرة أخرى إلى السجن أربع سنوات.[81] وبينما كان الشيخ علي سلمان يقضي هذا الحكم، استُدعي للتحقيق، في 15 سبتمبر/أيلول 2016، بشأن مداخلة شفوية أُلقيت باسمه خلال الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في سبتمبر/أيلول 2016.

وفي مايو/أيار 2017، صعَّدت السلطات من مساعيها لإسكات النشطاء السياسيين وأعضاء الجمعيات المعارضة، وذلك باستدعائهم واحتجازهم بصورة تعسفية والتحقيق معهم ثم الإفراج عنهم. ووردت أنباء عن تعرض بعضهم للتهديد أو التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

---

[79] منظمة العفو الدولية، "البحرين: اتهام معارض بارز بكتابة تغريدات "تحرِّض على الكراهية" ضد الحكومة" (بيان صحفي، 20 مارس/آذار 2017).

[80] انظر القسم 4-2 من التقرير الحالي، والذي يوثِّق النمط نفسه من المضايقة بإجراءات قضائية ضد آخرين.

[81] منظمة العفو الدولية، "البحرين: معلومات إضافية: تخفيض مدة الحكم الصادر ضد زعيم معارض مرة أخرى: الشيخ علي سلمان (رقم الوثيقة: MDE 11/6068/2017) [بالإنجليزية].

7. نتائج وتوصيات

على مدار السنوات القليلة الماضية، ظلت السلطات البحرينية تتراجع عن وعودها بإجراء إصلاحات وتحسينات على وضع حقوق الإنسان في البلاد، ولكن بحلول منتصف عام 2016، أخذت البلاد تشهد تدهوراً سريعاً في الوضع، مما أدى إلى أزمة شاملة لحقوق الإنسان.

فمنذ يونيو/حزيران 2016، صعَّدت السلطات البحرينية، بشكل كبير، من حملتها القمعية على حرية التعبير، وذلك من خلال القبض على المنتقدين السلميين ومضايقتهم وتهديدهم ومحاكمتهم والزج بهم في السجون، وكان من المستهدفين، على وجه الخصوص، المدافعون عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيون والمحامون والصحفيون ورجال الدين الشيعة. وقد خلصت بحوث منظمة العفو الدولية إلى أن قوات الأمن في البحرين لجأت حتى إلى تعذيب بعض المدافعين عن حقوق الإنسان، من الرجال والنساء، أو إساءة معاملتهم، وهو أسلوب لم يكن سائداً في البحرين منذ ذروة الحملة القمعية التي أعقبت انتفاضة عام 2011.

واستهدفت السلطات نشطاء بحرينيين يقيمون خارج البلاد، فأخضعت أفراداً من عائلاتهم للتحقيق والسجن على سبيل الانتقام بسبب أنشطة أقاربهم في مجال حقوق الإنسان أو مشاركتهم في احتجاجات في الخارج. وكان من شأن هذا كله أن يؤثر تأثيراً بالغاً على المجتمع المدني في البحرين، فلم يعد هناك سوى قلائل على استعداد للمجاهرة بآرائهم، إما لأنهم تعرضوا للسجن من قبل أو لأنهم يدركون في الوقت الراهن أن مخاطر السجن أو التعذيب أو الأعمال الانتقامية ضد عائلاتهم أصبحت متعاظمة.

وقد فُرضت قيود شديدة على الحق في التجمع السلمي، حيث وجَّهت السلطات إلى عشرات الأشخاص تهمة المشاركة في "تجمع غير مشروع"، أو سجنتهم بهذه التهمة. وداهمت قوات الأمن و"جهاز الأمن الوطني" مظاهرات واسعة مستخدمة القوة المفرطة، مما أسفر عن مصرع ستة أشخاص وإصابة مئات الأشخاص خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مايو/أيار 2017. كما عملت السلطات على تفكيك المعارضة السياسية، فسجنت أو استهدفت قادتها وأعضاءها، وأغلقت الصحيفة الوحيدة المستقلة في البحرين.

وبدا أن حرص السلطات على منع الكشف عن الانتهاكات التي يُزعم وقوعها يفوق حرصها على التحقيق في هذه الانتهاكات والتصدي لها ووقفها، حيث منعت السلطات مراقبي حقوق الإنسان الدوليين من دخول البلاد. وبالرغم من تدهور الوضع، واصلت السلطات تشدقها بالعبارات المنمَّقة عن تعزيز حقوق الإنسان واحترامها، بل وذهب الملك حمد بن عيسى آل خليفة إلى حد القول، في مايو/أيار 2017، عقب أحداث القمع العنيف في قرية الدراز، بأن "البحرين واحة للأمن والاستقرار" و"منارة... للتسامح".[82]

وينبغي النظر إلى اشتداد حملة القمع في البحرين في السياق الجغرافي السياسي الأوسع. فقد كان من شأن انتخاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، واتجاه إدارته الجديدة، على ما يبدو، إلى عدم إعطاء الأولوية لقضايا حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية، أن يشجع حكومة البحرين على أن تكون أكثر جرأة في محاولاتها لإخراس المعارضة. فبعد يومين من قول الرئيس ترامب للملك حمد بن عيسى بأن علاقات الولايات المتحدة مع البحرين لن تكون متوترة بعد الآن، أقدمت قوات الأمن على قمع المظاهرات في قرية الدراز بشكل عنيف. أما بريطانيا، التي أنفقت أموالاً طائلة على برنامج الإصلاح في البحرين وتربطها علاقة "خاصة" مع البحرين، فقد تطلعت إلى ضمان توثيق العلاقات التجارية مع دول الخليج منذ أن صوتت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي. ولعل هذا يفسر خفوت صوت بريطانيا في الرد على تدهور وضع حقوق الإنسان في البحرين. وأدت هذه العوامل

---

[82] وكالة أنباء البحرين، "جلالة الملك: البحرين ستظل واحة للسلم"، 29 مايو/ايار 2017. [بالإنجليزية] مُتاح على الرابط: www.bna.bh/portal/en/news/788105

كلها، فضلاً عن غياب الانتقادات للسلطات من جانب الدول الأخرى الأعضاء في هيئات الأمم المتحدة، إلى تشجيع البحرين بصورة أكبر.

وينبغي على السلطات في البحرين أن تتخذ على وجه السرعة خطوات لوقف حملتها القمعية على الحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع، وكذلك وقف الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من المنتقدين السلميين وضد أفراد عائلاتهم. ومن الضروري أن تبادر بريطانيا، على وجه الخصوص، بالرد بشكل أقوى على تدهور الوضع، وأن تنتقد علناً أية انتكاسات أخرى في مجال حقوق الإنسان في البلاد. ويجب على بريطانيا، وغيرها من الدول التي لها تحالفات سياسية وروابط تجارية مع البحرين، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وسويسرا، أن تضغط على السلطات لحثّها على العدول عن الاتجاهات التي أدت إلى تدهور وضع حقوق الإنسان.

1.7 توصيات موجَّهة إلى السلطات البحرينية

تهيب منظمة العفو الدولية بالسلطات البحرينية أن تتخذ الخطوات التالية في عدد من المجالات الرئيسية:

حرية التعبير، والمنتقدون السلميون، والاحتجاز التعسفي

- الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن جميع سجناء الرأي، وهم جميع الذين سُجنوا دونما سبب سوى ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية، بما في ذلك الحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع؛

- الكف فوراً عن مضايقة واستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين ورجال الدين الشيعة والصحفيين وغيرهم من المنتقدين السلميين في البحرين، وكذلك الكف عن الأعمال الانتقامية ضد أفراد عائلاتهم وضد النشطاء المقيمين خارج البحرين.

- إلغاء أو تعديل المواد ذات الصياغات المبهمة في قانون العقوبات، التي تجرِّم ممارسة حرية التعبير، ومن بينها المواد 134، و160، و165، و168، و214، و215، و216، و310، وذلك بما يجعلها متماشيةً مع القانون الدولي.

- إلغاء قرار إغلاق صحيفة "الوسط"، وضمان أن يتمكن الصحفيون من العمل بدون مضايقات أو تدخلات تعسفية، وذلك بما يتماشى مع ضمان الحق في حرية التعبير.

حرية التجمع

- رفع الحظر فوراً عن جميع المظاهرات السلمية وضمان حماية الحق في التجمع السلمي.

- إلغاء القيود المفروضة على التجمع السلمي، والتي لا تتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومن بينها القيود المنصوص عليها في "المرسوم بقانون رقم 18 لسنة 1973 بشأن الاجتماعات العامة والمسيرات والتجمعات"، وذلك بما يتماشى مع التزامات البحرين بموجب المادتين 19 و21 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".

- إلغاء أو تعديل المواد ذات الصياغات المبهمة في قانون العقوبات، التي تجرِّم ممارسة التجمع السلمي، ومن بينها المواد 178 و179 و180 من قانون العقوبات، وذلك بما يجعلها متماشيةً مع القانون الدولي.

- ضمان أن يُحاكم من وُجهت إليهم تهمٌ جنائية تتعلق بالمصادمات والاضطرابات خلال المظاهرات في البحرين أمام محاكم مدنية، وفق إجراءات تحترم معايير المحاكمة العادلة ودون اللجوء إلى عقوبة الإعدام، وضمان ألا تكون للمحاكم العسكرية أية ولاية قضائية على المدنيين تحت أي ظرف.

استخدام القوة

- إصدار توجيهات إلى جميع أفراد الشرطة وغيرهم من أفراد قوات الأمن، ممن يشاركون في التعامل الشُرطي مع التجمعات العامة والمظاهرات، أو يؤدون واجبات أخرى تتعلق بتنفيذ القانون، مفادها أنه يجب عليهم الالتزام في جميع الأوقات بالمعايير الدولية ذات الصلة، وخاصة "مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين" و"المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين" الصادرتين عن الأمم المتحدة، مع إيضاح أن أي تقاعس عن هذا الالتزام سوف يؤدي إلى توقيع عقوبات عليهم.

- ضمان عدم قيام جميع أفراد قوات الأمن، بما في ذلك "جهاز الأمن الوطني" باستخدام القوة إلا إذا ثبت أن الوسائل الأخرى غير فعَّالة في تحقيق الهدف المشروع. كما يجب عليهم عدم استخدام القوة المميتة أو الأسلحة النارية إلا باعتبارها الملاذ الأخير وعندما تكون ضرورية تماماً لحماية أنفسهم أو حماية آخرين من خطر محدق يهدد بالموت أو بإصابة خطيرة. ولما كانت الأسلحة التي تطلق مقذوفات ذات تأثير حركي، بما في ذلك البنادق التي تطلق عيارات الخرطوش أو العيارات المطاطية، تتسم بعدم التمييز بحكم طبيعتها، فينبغي حظر استخدامها. ويجب عدم استخدام المهيِّجات الكيماوية، مثل عبوات الغاز المسيل للدموع، في أماكن مغلقة، كما يجب عدم إطلاق المقذوفات التي تحوي مهيِّجات كيماوية على الأفراد مباشرةً.

- مطالبة جميع أفراد الشرطة وغيرها من قوات الأمن، بما في ذلك "جهاز الأمن الوطني"، ممن يشاركون في عمليات شُرطية وفي عمليات القبض، بأن يرتدوا ويُظهروا في جميع الأوقات شارات رسمية تدل على هويتهم.

- ضمان إجراء تحقيقات وافية ونزيهة ومستقلة، على وجه السرعة، من جانب هيئات مستقلة في جميع حالات الوفيات والإصابات الجسيمة التي يُعتقد أنها حدثت على أيدي موظفين مكلفين بإنفاذ القانون، سواء الحالات التي وقعت خلال الفترة من يونيو/حزيران 2016 إلى يونيو/حزيران 2017، أو الحالات السابقة التي وقعت منذ بدء المظاهرات في فبراير/شباط 2011، وذلك تمشياً مع المعايير الدولية، مع ضمان تقديم المسؤولين عن هذه الحالات إلى ساحة العدالة في محاكمات عادلة.

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

- إصدار أوامر علنية لجميع قوات الأمن بضرورة الالتزام بالحظر المفروض على ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

- إلغاء صلاحيات "جهاز الأمن الوطني" في القبض على المشتبه بهم والتحقيق معهم، حيث كان هذا الجهاز مسؤولاً عن تعذيب المعتقلين في انتفاضة عام 2011 بشكل ممنهج، كما اتهمه بعض المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين بتعذيبهم في مايو/أيار 2017، وذلك على الأقل حتى يثبت توفر ضمانات تكفل عدم تعرض المحتجزين لدى "جهاز الأمن الوطني" للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

- إجراء تحقيقات وافية ومستقلة ونزيهة، على وجه السرعة، في جميع ادعاءات التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وضمان تقديم المسؤولين عن هذه الممارسات إلى ساحة العدالة في محاكمات عادلة، وضمان حصول الضحايا على التعويض الكامل.

- ضمان توقيع الفحص الطبي من جانب طبيب مستقل فوراً على أي معتقل يدعي تعرضه للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، مع تقديم كل أنواع العلاج اللازم له.

- تعديل قانون العقوبات بما يضمن، في حالة وجود ادعاء بأن أية أدلة تجرّم النفس أو أية أدلة أخرى قد انتُزعت من خلال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، أن تقوم المحاكم بمطالبة سلطات التحقيق، التي تسعى لقبول تلك الأدلة، بأن تتحمل عبء تفنيد ادعاء التعذيب.

- ضمان عدم الاعتداد بأية أقوال يثبت أنه تم الإدلاء بها من جراء التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة كأدلة في أية إجراءات، إلا إذا كان ذلك ضد شخص متهم بارتكاب التعذيب كدليل على الإدلاء بتلك الأقوال.

- الكف فوراً عن استخدام أساليب الحبس الانفرادي لفترات طويلة، والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، والإخفاء القسري، وضمان إبلاغ أهالي المحتجزين على وجه السرعة بأماكن احتجاز أقاربهم، وكذلك إبلاغهم بأية عمليات نقل لاحقة إلى أماكن احتجاز أخرى دون أي تأخير.

حرية تكوين الجمعيات

- إلغاء قرار حل جمعيتي "الوفاق" و"وعد" فوراً.

- إلغاء القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات، والتي لا تتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومن بينها المواد الواردة في "قانون الجمعيات السياسية" (القانون رقم 26 لسنة 2005 وتعديلاته)، وذلك بما يتماشى مع التزامات البحرين بموجب المادة 22 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".

إسقاط الجنسية بشكل تعسفي والإبعاد القسري

- وقف أية خطط لإبعاد مواطنين بحرينيين بشكل قسري، والسماح لمن أُبعدوا قسراً من قبل بالعودة إلى البحرين.

- الكف عن استخدام أسلوب إسقاط الجنسية بشكل تعسفي، بما في ذلك جميع الحالات التي من شأنها جعل أشخاص بلا جنسية. وإعادة الجنسية البحرينية لجميع الذين جُردوا من الجنسية بشكل تعسفي، وكذلك جميع الذين أصبحوا بلا جنسية.

تعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

- تقديم تعويضات كاملة لجميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ولعائلاتهم، بما في ذلك استعادة الحقوق، والتعويض، وإعادة التأهيل، والترضية، وضمان عدم التكرار.

- تقديم اعتذار رسمي من أعلى مستوى في الدولة إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

زيارة البحرين

- السماح لكل من "المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، و"المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان"، و"المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات"، و"المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير"، وكذلك للمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، بما فيها منظمة العفو الدولية، بزيارة البحرين في أقرب وقت ممكن بالنسبة لهم، باعتبار ذلك أمراً ملحاً.

2.7 توصيات موجَّهة إلى المجتمع الدولي

تهيب منظمة العفو الدولية بدول العالم التي لها نفوذ لدى البحرين، وبخاصة فرنسا وألمانيا وإيطاليا وسويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، أن تتخذ الخطوات التالية:

- حث السلطات البحرينية على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الحالي.

- التعبير علناً ومن خلال الاتصالات الخاصة مع السلطات عن إدانة حملة القمع في البحرين، والمطالبة بالإفراج عن سجناء الرأي وبتوفير الحماية لجميع المدافعين عن حقوق الإنسان وأفراد عائلاتهم.

كما تناشد منظمة العفو الدولية الدول التي تمد البحرين بمعدات يمكن أن تُستخدم في القمع الداخلي، بما في ذلك الأسلحة النارية والمعدات غير المميتة والسيارات المدرعة، أن تبادر بالتحرك. فقد ظلت كل من بلجيكا والبرازيل وقبرص وفرنسا وإيطاليا وتركيا والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية تمد البحرين بمعدات منذ عام 2014، ويجب عليها أن توقف نقل هذه المعدات لأجهزة إنفاذ القانون في البحرين إلى أن تسمح السلطات البحرينية بإجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة على وجه السرعة في الادعاءات المتعلقة باستخدام القوة على نحو تعسفي أو ينطوي على انتهاكات، وأن تبرهن على التزامها باستخدام القوة وفقاً للمعايير الدولية.

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان.

عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصل بنا

info@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyGlobal

@AmnestyOnline

"لا أحد يستطيع حمايتكم"

عام من قمع المعارضة في البحرين

منذ يونيو/حزيران 2016، تدهور الوضع في البحرين بشكل سريع ليتحول إلى أزمة شاملة لحقوق الإنسان. فقد صعَّدت السلطات بشكل كبير من حملتها القمعية على حرية التعبير، حيث تعرض ما يزيد عن 160 من المنتقدين السلميين للقبض أو المحاكمة أو السجن، بالإضافة إلى أشكال أخرى من المضايقات. وكان المدافعون عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيون والمحامون والصحفيون ورجال الدين الشيعة ممن استُهدفوا على وجه الخصوص. وتشير أنباء موثوقة إلى أن بعضهم تعرضوا أثناء احتجازهم للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي قوات الأمن. كما استهدفت السلطات نشطاء بحرينيين يقيمون خارج البلاد، فأخضعت أفراداً من عائلاتهم للتحقيق والمحاكمة على سبيل الانتقام بسبب أنشطة أقاربهم في مجال حقوق الإنسان أو مشاركتهم في احتجاجات في الخارج.

ولجأت قوات الأمن، ولاسيما أفراد "جهاز الأمن الوطني"، إلى استخدام العنف والقوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين، مما أسفر عن مقتل خمسة رجال وطفل وإصابة مئات آخرين. وبحلول يونيو/حزيران 2017، كانت جماعات المعارضة والمنافذ الإعلامية المستقلة قد حُظرت، وكان أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان والزعماء السياسيين خلف قضبان السجون. وكان من شأن هذا كله أن يؤثر تأثيراً بالغاً على المجتمع المدني في البحرين، فلم يعد هناك سوى قلائل على استعداد للمجاهرة بآرائهم، إما لأنهم تعرضوا للسجن من قبل وإما لأنهم يخشون الأعمال الانتقامية ضدهم وضد عائلاتهم.

رقم الوثيقة: MDE 11/6790/2017
سبتمبر/أيلول 2017
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

منظمة العفو الدولية